



جامعة فرحات عباس سطيف 1- الجزائر-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر شعبة العلوم
الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع: _____

الإصلاح الموازناتي ودوره في
تعزيز استدامة المالية
العمومية في الجزائر: دراسة
تحليلية للفترة 2010-2025

إعداد الطلبة: عماش شيماء
إشراف: مومني اسماعيل

تاريخ المناقشة: 2025/06/29

لجنة المناقشة		
الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د. بن دعاس الزهير	أستاذ	الرئيس
أ.د. مومني اسماعيل	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ.د. مهني دنيا	أستاذ محاضر أ	المناقش

السنة الجامعية: 2024-2025



جامعة فرحات عباس سطيف 1- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر لشعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع: _____

الإصلاح الموازناتي ودوره في
تعزيز استدامة المالية
العمومية في الجزائر: دراسة
تحليلية للفترة 2010-2025

إعداد الطلبة: عماش شيماء
أشراف: مومني اسماعيل

تاريخ المناقشة: 2025/06/28

لجنة المناقشة		
الصفة	الرتبة العلمية	الأستاذ
الرئيس	أستاذ	أ.د. بن دعاس الزهير
مشرفا ومقررا	أستاذ	أ.د. مومني اسماعيل
المناقش	أستاذ محاضر أ	أ.د. مهني دنيا

السنة الجامعية: 2024-2025



"وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى"

سيرة

الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم، بنوره نهتدي، وبفضله ننجز

وبعونه تكتمل الجهود وتتحقق الأمنيات،

في هذه اللحظة التي أضع اللمسات الأخيرة على بحثي تختلط مشاعر الفرح بالامتنان

وأجد نفسي مدينة بالشكر لكل من كان له أثرا في رحلي العلمية،

ولكل من رافقني ولو بخطوة في هذا الطريق الطويل،

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل ومشرفي الدكتور "اسماعيل مومني"

الذي كان لي نورا أضاء الطريق ويدا امتدت بالعلم والدعم، فكنت نعم الموجه

ولم تبخل علي بعلمك ولا بتوجيهاتك التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث.

وكذلك لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن امتناني لزملائي وخاصة زميلاتي

الذين كان وجودهم إلى جانبي معينا في الأوقات العصيبة وفرحا في لحظات الانجاز،

فشكرا على كل دعم ومشاركة وتعاون صادق.

إهداء

إلى أبي،

إلى الجبل الذي احتميت به من رياح الحياة،
يا من علمتني أن الكرامة لا تشتري، وأن الصبر يصنع المعجزات
كنت تفعل كل شيء... وتصبر على كل شيء...
فقط لأكون مرتاحة، لأدرس بهدوء، وأحلم دون قلق
كل نجاحي هذا امتداد لاسمك وفخرك بي.

إلى أمي،

يا نبع الحنان الذي لا ينضب،
يا قلبا يسع الدنيا، وصوتا كلما تاهت خطواتي أعادني
يا حضنا لا يشبهه شيء ويا من جعلت من التعب حب
دعاؤك كان دربي، ورضاك سر سكينتي.

إلى إخوتي،

أنتم حبال الأمان التي ربطتني حين كدت أن أضعف،
شكراً لكم على الدعم الصامت، والضحكات التي تخفف عني عبء الأيام.

إلى أختي،

رفيقتي الأولى، وصديقتي التي لم تخذلني يوماً
كنت لي الأخت التي بقيت، والأخت التي رحلت،
زرعت في قلبي الطمأنينة، وفي أيامي السند
ملأت المكان والذاكرة والروح.

إلى صديقاتي،

أنتن الجزء الأجمل من هذه الرحلة،
إلى العائلة التي اخترتها بالقلب لا بالدم.
شكراً لقلوبكن التي وسعت همومي دون أن تشتكي،
ولأرواحكن التي شاركتني الدرب بكل ما فيه من تعب وجمال.

إلى جندي الخفاء الخاص بي، إلى من لم يكن في الواجهة لكنه كان دائماً في العمق.

فهرس المحتويات

الصفحة	التعيين
	الشكر والتقدير
	الاهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس الملاحق
أولاً: الاطار العام للدراسة	
01	إشكالية الدراسة
02	فرضيات الدراسة
02	أهداف الدراسة
02	أهمية الدراسة
03	حدود الدراسة
03	صعوبات الدراسة
04-03	هيكل الدراسة
05-04	نموذج الدراسة
ثانياً: أدبيات الدراسة	
13-07	1. ماهية الإصلاح الموازناتي في الجزائر
08-07	(1) لمحة عامة حول الإصلاح الموازناتي وتعريفه
08-07	(1-1) لمحة عامة حول الإصلاح الموازناتي
08	(2-1) تعريف الإصلاح الموازناتي
10-08	(2) أسباب الإصلاح الموازناتي في الجزائر وأهدافه
09-08	(1-2) أسباب الإصلاح الموازناتي في الجزائر
10-09	(2-2) أهداف الإصلاح الموازناتي في الجزائر
13-10	(3) محاور الإصلاح الموازناتي في الجزائر
11-10	(1-3) ميزانية حسب البرامج وترتكز على النتائج
12-11	(2-3) إعادة تصنيف النفقات الميزانية
12	(3-3) إطار ميزانياتي متعدد السنوات
12	(4-3) إعداد ميزانية وحيدة
13	(5-3) اعتماد إطار موازناتي متوسط المدى

21-13	II. ماهية الاستدامة المالية العمومية
15-13	(1) نشأة وتعريف الاستدامة المالية العمومية
14-13	(1-1) نشأة مفهوم الاستدامة المالية العمومية
15-14	(2-1) تعريف الاستدامة المالية العمومية
17-15	(2) أهمية الاستدامة المالية العمومية والعوامل المؤثرة عليها
16-15	(1-2) أهمية الاستدامة المالية العمومية
17-16	(2-2) العوامل المؤثرة على استدامة المالية العمومية
21-17	(3) قواعد ومؤشرات الاستدامة المالية العمومية
18-17	(1-3) قواعد الاستدامة المالية العمومية
21-18	(2-3) مؤشرات الاستدامة المالية العمومية
34-21	III. الدراسات السابقة حول الإصلاح الموازناتي والاستدامة المالية العمومية
27-21	(1) عرض الدراسات السابقة
26-22	(1-1) الدراسات السابقة باللغة العربية
27-26	(2-1) الدراسات السابقة باللغات الأجنبية
34-27	(2) مقارنة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها
32-27	(1-2) أوجه التشابه والاختلاف
34-32	(2-2) الفجوة البحثية
ثالثا: الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة)	
36	I. منهجية الدراسة
36	II. مصادر جمع البيانات
36	(1) مصادر رسمية
36	(2) مصادر ثانوية
37	III. عينة وحدود الدراسة
37	(1) الفترة الزمنية
37	(2) القطاعات المستهدفة
37	(3) الحدود الجغرافية
37	(4) الحدود الموضوعية
38	IV. أدوات الدراسة
38	(1) أدوات تحليل البيانات
38	(2) نماذج تحليلية
38	V. نموذج الدراسة
40-39	VI. تعريفات إجرائية

41-40	VII. خطوات الدراسة التطبيقية
40	(1) عرض وتحليل البيانات
41	(2) التطرق إلى تجارب دولية
41	(3) اختبار الفرضيات
رابعاً: نتائج الدراسة	
63-43	I. عرض نتائج الدراسة
56-43	(1) تحليل استدامة المالية العمومية في الجزائر خلال (2010-2025)
47-44	(1-1) مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP%)
51-47	(2-1) مؤشر الفجوة الضريبية
56-51	(3-1) مؤشر العجز الموازي
62-56	(2) تحليل تجارب دولية في تحقيق الاستدامة المالية عبر الإصلاح الموازاتي وسبل الاستفادة منها في الجزائر
61-56	(1-2) تحليل تجربي فرنسا وأستراليا في تحقيق الاستدامة المالية عبر الإصلاح الموازاتي
62-61	(2-2) سبل استفادة الجزائر من تجربة فرنسا وأستراليا
63-62	II. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة
63-62	(1) الفرضية الأولى
63	(2) الفرضية الثانية
خامساً: مناقشة النتائج والتوصيات	
65-64	I. النتائج
66	II. مقترحات الدراسة
67-66	III. آفاق الدراسة
قائمة المراجع	
الملاحق	
ملخص	

قائمة الجداول:

الصفحة	تعيين الجدول	رقم الجدول
33-32	الفجوة البحثية بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة	الجدول رقم (01)
44	تطور الدين العام للفترة (2027-2010)	الجدول رقم (02)
48-47	الفجوة الضريبية في الجزائر (2027-2010)	الجدول رقم (03)
52-51	رصيد الموازنة سنة (2027-2010)	الجدول رقم (04)

قائمة الأشكال:

الصفحة	تعيين الشكل	رقم الشكل
4	هيكل الدراسة	الشكل رقم (01)
5	العلاقة السببية بين المتغير والمستقل	الشكل رقم (02)
12	تصنيفات نفقات الميزانية	الشكل رقم (03)
18	قواعد الاستدامة المالية العمومية	الشكل رقم (04)
38	المتغير التابع والمستقل	الشكل رقم (05)
45	تطور الدين العام في الجزائر للفترة (2010-2024)	الشكل رقم (06)
46	تطور الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	الشكل رقم (07)
49	تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2019 – 2023)	الشكل رقم (08)
49	هيكل إيرادات الميزانية في الجزائر لسنة 2023	الشكل رقم (09)
50	مكونات الإيرادات الضريبية بمليارات الدينار (2022 – 2023)	الشكل رقم (10)
53	المؤشرات الرئيسية للمالية العامة للجزائر بين (2021 – 2023)	الشكل رقم (11)
54	تطور الإيرادات في الجزائر للفترة (2010 – 2025)	الشكل رقم (12)
55	تطور إجمالي تطور إجمالي إيرادات الميزانية سنة (2021 – 2023)	الشكل رقم (13)
57	تطور رصيد الموازنة في فرنسا في الفترة (2000 – 2010)	الشكل رقم (14)
58	تطور الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا خلال الفترة (2001 – 2011)	الشكل رقم (15)
60	تطور الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا للفترة (1994 – 2012)	الشكل رقم (16)
61	الرصيد الموازني للناتج المحلي الإجمالي في أستراليا للفترة (1994 – 2012)	الشكل رقم (17)

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	التعيين
الملحق رقم (01)	توقعات سنة (2025-2027)

الاطار العام للدراسة

أولا: الاطار العام للدراسة .

تمهيد:

تعد الاستدامة المالية العمومية أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول للوصول إليها من أجل ضمان استقرار اقتصادها، وفي ظل التحولات الاقتصادية التي لا يزال العالم يشهدها أصبحت هذه الأخيرة تحظى بأهمية بالغة، خاصة في الدول التي تعتمد في إيراداتها العامة على الموارد النفطية مثل الغاز والنفط، ومن بين هذه الدول الجزائر، والتي كانت ولا زالت تعتمد على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل موازنتها العامة مما يجعلها عرضة للتقلبات الحادة في أسعار النفط مما يؤثر سلبا على استقرارها المالي.

وفي هذا الاطار، يأتي الاصلاح الموازنتي المنبثق من القانون العضوي رقم 15-18 الخاص بقوانين المالية العمومية في الجزائر والذي يعتمد على الانتقال من الطريقة التقليدية لإعداد الموازنات والتي كانت تركز على الوسائل إلى الطريقة الحديثة التي تركز على البرامج والأهداف. وهذا النهج الجديد يمكن المسؤولين على تسيير المال العام من رسم برامج واضحة لتحقيق الأهداف.

كما أن هذه الخطوة الإصلاحية تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للجزائر التي كانت ولا زالت تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة المالية، لا سيما في ظل تراجع الإيرادات النفطية منذ عام 2014 وما تبعه من زيادة في العجز المالي والدين العام. لذلك، أصبح تحليل مؤشرات الاستدامة المالية عملية ضرورية لتقييم السياسات الموازناتية ومدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي في المدى الطويل دون المساس بمستوى الخدمات العامة أو القضاء على القدرة المستقبلية للدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

■ فيما تتمثل أهمية الإصلاح الموازنتي في تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر؟

وإثراء للموضوع تتفرع عن هذه الاشكالية الأساسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماذا نقصد بالاستدامة المالية؟ وكيف يتم قياسها؟
2. ماذا يتضمن الاصلاح الموازنتي المنبثق من القانون العضوي 15/18؟
3. هل يُمكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تحسين مؤشرات الاستدامة المالية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل محاولة الاجابة على التساؤلات المطروحة ومناقشة التساؤل الرئيسي نقوم بوضع واقترح الفرضيات التالية:

- الإصلاح الموازناتي الذي تم تقديمه عبر القانون العضوي 18/15 يمثل تحولاً نوعياً في إدارة المال العام.
- ساهم الاصلاح الموازني جزئياً في تحسين بعض مؤشرات الاستدامة المالية، لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- ذكر أهم معالم الاصلاح الموازناتي في الجزائر.
- التعرف على ماهية الاستدامة المالية في الجزائر.
- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر.
- تقييم تأثير هذه الإصلاحات على الاستدامة المالية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم في تسليط الضوء على دور الإصلاح الموازناتي المنبثق من القانون العضوي رقم (18-15) الخاص بقوانين المالية العمومية في تعزيز الاستدامة المالية العمومية في الجزائر، فمن خلال التركيز على هذا الموضوع يمكن الكشف عن مواطن الخلل في النظام المالي الحالي، مثل غياب الكفاءة في تخصيص الموارد، وارتفاع معدلات الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تتسم بالتقلبات، حيث يساهم الاصلاح الموازناتي في تحقيق استقرار مالي طويل الأمد عبر تحسين جودة الانفاق العام وتنويع مصادر الدخل. كما تبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم رؤى مقارنة تستند إلى تجارب دول ناجحة مثل: اليونان، البرتغال، الصين، مما يوفر للجزائر إطاراً مرجعياً لتجنب الأخطاء السابقة والاستفادة من الحلول المبتكرة.

وبالتالي فإن دراسة هذا الموضوع لا تقتصر فقط على تحقيق الانضباط المالي طويل الأمد بل كذلك رؤية مدى مساهمة الاصلاح الموازناتي في ذلك وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية:

تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة بين 2010 و2025.

2. الحدود المكانية:

تنحصر الدراسة مكانياً في الجزائر ويمكن استدعاء دراسات خاصة بدول أخرى على سبيل المقارنة.

3. الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على الإصلاح الموازناتي دون الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، وتقتصر على مؤشرات مالية رئيسية فقط.

صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور الإصلاح الميزناتي في تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر مما يزيد من صعوبة الاطلاع على تجارب مقارنة.
- غياب احصائيات رسمية محدثة خاصة سنتي 2024 و 2025 حيث أن جميع البيانات الحديثة تتوقف غالباً سنة 2023.
- تعتبر طريقة إمراد نموذجاً جديداً وغير مألوف بالنسبة للطلبة الذين لم يتمكنوا من دراستها أو هضمها بشكل كافٍ حتى الآن كما أن الأساتذة أيضاً لم يألفوها بعد، بالإضافة إلى ذلك فإن موضوع الدراسة الحالي يتطلب توسعاً أكبر في الجانب النظري.

هيكل الدراسة:

سعيًا للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، مع الالتزام بالمنهجية المقترحة من قبل إدارة الكلية والمتمثلة في طريقة إمراد، تم تقسيم البحث إلى خمسة أجزاء رئيسية. يبدأ الإطار العام للدراسة بالمقدمة (وفقاً للنهج الكلاسيكي) وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

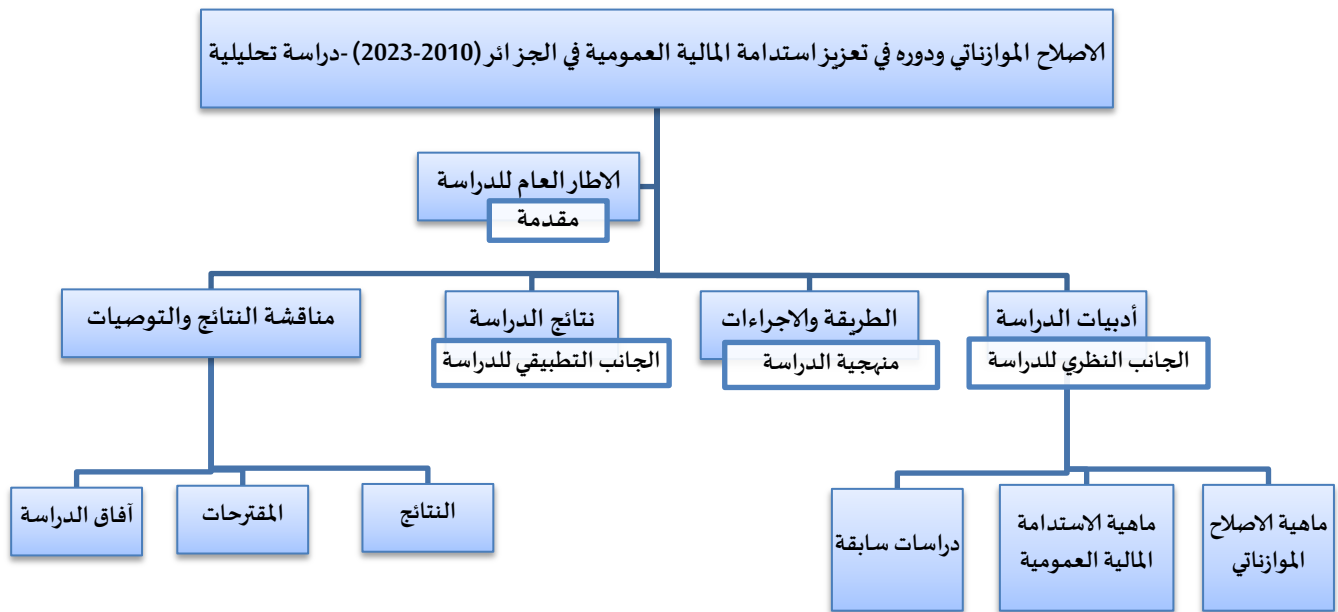
في الجزء الأول، تم التركيز على أدبيات الدراسة حيث تم تناول مفهوم الإصلاح الموازناتي بشكل شامل، بدءاً من تعريفه وأسبابه، مروراً بأهدافه، وصولاً إلى تقديم لمحة عامة عن محتواه وأبعاده. كما تم استعراض مفهوم

الاستدامة المالية العمومية، حيث تم تتبع نشأتها وتعريفها، ثم تحليل أهميتها وخصائصها، مع تسليط الضوء على قواعدها ومؤشراتها الرئيسية. واختتم هذا الجزء بعرض دراسات سابقة ذات صلة، مع الإشارة إلى الفجوة البحثية التي تحاول هذه الدراسة سدها.

أما الجزء الثاني، فقد ركز على نتائج الدراسة، حيث تم تحليل مؤشرات الاستدامة المالية بهدف تقييم مدى فعالية الإصلاح الموازناتي في تحقيق هذه المؤشرات. وقد يساعد هذا التحليل في تقديم رؤية واضحة حول التقدم الذي أحرزته الجزائر في هذا المجال، بالإضافة إلى طرح تجارب دولية لتحقيق الاستدامة المالية عبر الإصلاح الموازناتي كسبل للاستفادة منها للجزائر.

ويمكن تلخيص هيكل الدراسة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): هيكل الدراسة.



من إعداد الطالبة.

نموذج الدراسة:

1. المتغير المستقل: الإصلاح الموازناتي.

يتضمن الإصلاح الموازناتي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين إدارة المال العام، مثل:

- تحسين كفاءة الإنفاق العام.

- تنوع مصادر الإيرادات العامة.

- تعزيز الشفافية والمساءلة المالية.

- اعتماد نموذج موازنة البرامج والأهداف.

2. المتغير التابع: استدامة المالية العمومية.

يتم قياس استدامة المالية العمومية من خلال مؤشرات رئيسية، مثل:

- نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

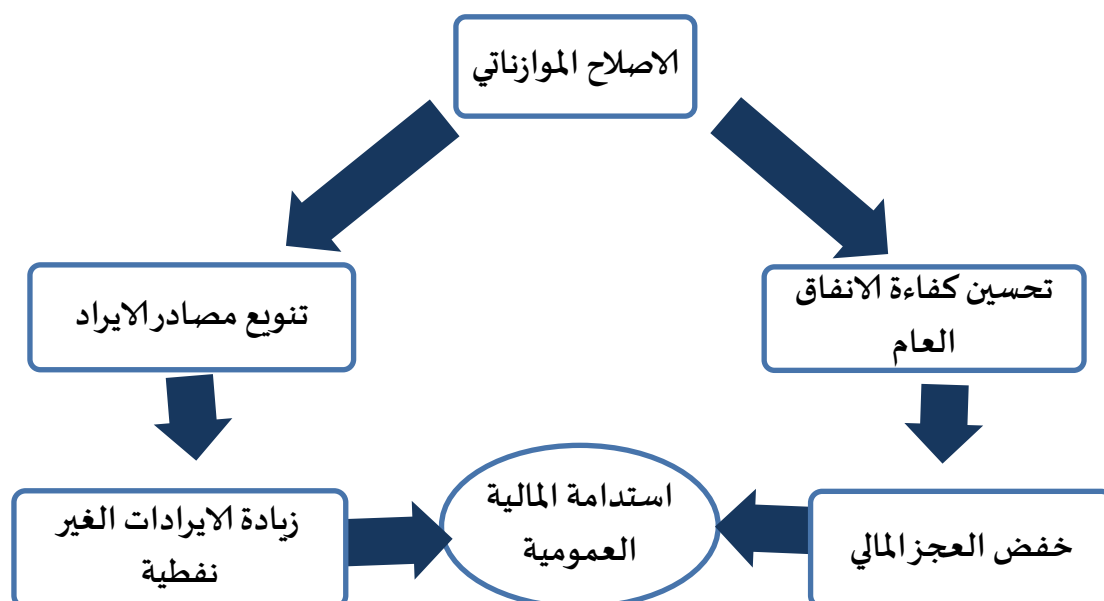
- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات.

3. العلاقة السببية بين المتغيرين:

الإصلاح الموازناتي يؤدي إلى تحسين استدامة المالية العمومية من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل والشكل الموالي يشرح ذلك:

الشكل رقم (02): العلاقة السببية بين المتغير التابع والمستقل.



المصدر: من إعداد الطالبة.

أدبيات الدراسة

ثانيا: أدبيات الدراسة

تمهيد:

يعتبر الإصلاح الموازناتي (Budget Reform) أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق إدارة فعالة ومستدامة للمالية العمومية. يركز هذا النوع من الإصلاح على إعادة هيكلة آليات إعداد، تنفيذ، وتقييم الميزانيات الحكومية بهدف تحقيق أهداف متعددة، منها تحسين كفاءة الإنفاق العام، تعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل.

في سياق الإطار النظري، يمكن النظر إلى الإصلاح الموازناتي كعملية ديناميكية تتطلب إعادة صياغة الميزانية العامة بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما نتعمق بشكل أكثر في ماهية الاستدامة المالية العمومية وأهم مؤشرات حسابها.

1. ماهية الإصلاح الموازناتي في الجزائر:

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الدول الحديثة، أصبحت إدارة المالية العمومية تحديًا كبيرًا يتطلب حلولًا مبتكرة وفعالة. ومن بين هذه الحلول، برز الإصلاح الموازناتي كأداة أساسية لإعادة هيكلة أنظمة الإدارة المالية الحكومية بهدف تحقيق أهداف متعددة الأبعاد.

من هنا نأتي بهذا العنصر لتسليط الضوء على ماهية الإصلاح الموازناتي، ونستعرض تعريفاته وأسبابه المختلفة مع أهدافه، ونركز حول اعطاء لمحة عن محتوى هذا الإصلاح.

(1) لمحة عامة حول الإصلاح الموازناتي وتعريفه:

من هنا سوف نبدأ بتحديد ماهية الإصلاح الموازناتي بداية بنشأته وتعريفه.

(1-1) لمحة عامة حول الإصلاح الموازناتي:

في مطلع سنوات الألفين، شرعت وزارة المالية في إعداد مشروع "عصرنة الأنظمة الميزانية"، خاصة عبر العقدين المبرمين مع الشركة الكندية للخدمات والاستشارات CRC-Sogema "من أجل وضع نظام مبادئ متماسك يوجه إعداد ميزانية الدولة (ميزانية حسب النشاط، ميزانية قائمة على النتائج...)"، ومجمع النفع العام الفرنسي GIP-Adetef الذي أوكلت له مهمة "إعادة هيكلة دورة النفقة" restructuration du circuit de la dépense، كونها أحد المحاور الرئيسية لذلك للمشروع والذي يشمل تغيير إجراءات تنفيذ النفقة الميزانية. ويهدف المشروع، بصفة عامة، إلى إعادة نظر كلية في نظام تحضير الميزانية وتنفيذها، مما يسمح بتحسين الأداء في مجال الانضباط الميزناتي، وتخصيص الموارد بين القطاعات، والفعالية والكفاءة في تنفيذ البرامج، والمرونة في الرقابات القبلية المركزية، وتدعيم التدقيق ورقابات التسيير البعيدة، ومنه التحميل الأفضل لمسؤولية

المسيرين. ويشمل المشروع جزئين رئيسيين: الجزء الميزانياتي المتعلق أساسا بإقامة النظام الجديد لتسيير النفقات، وجزء الإعلام الآلي ونظام المعلومات. (مسعي، 2020، صفحة 73)

2-1) تعريف الإصلاح الموازناتي: يتضمن اصلاح الميزانية اعادة هيكلة عملية الميزانية لتوفير معلومات افضل حتى يتمكن صناع القرار من اتخاذ قرارات افضل بشأن تخصيص الموارد. (McCaffery, 2007, p. 6) كما يعتبر عصنة للقواعد والممارسات الخاصة بإعداد وعرض تنفيذ الميزانية العامة. (عبدوس، 2021، صفحة 335)

2) أسباب الإصلاح الموازناتي في الجزائر وأهدافه:

برزت الحاجة إلى الإصلاح الموازناتي كأحد الحلول الرئيسية لإعادة هيكلة النظم المالية العامة وضمان تحقيق الاستدامة المالية، وفي هذا العنصر سوف نتعمق أكثر في أسباب ظهور الإصلاح الموازناتي وأهدافه.

1-2) أسباب الإصلاح الموازناتي في الجزائر:

نظرا لجملة النقائص المسجلة على القانون 17-84، تم إصدار قانون المالية العمومية الجديد تجسد من خلال القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية.

ومن جملة الأسباب التي أدت إلى عصنة أنظمة الميزانية بانتهاج القانون العضوي 15-18 نذكر ما يلي: (ركاب ومعطالله، 2023، الصفحات 174-175)

- التجارب الناجحة للعديد من الدول في اصلاح المنظومة المالية من خلال القوانين المتعلقة بالمالية، هذا ما ألزم الجزائر تبني هذا الإصلاح وتطبيقه ابتداء من مارس 2023.
- غياب التخطيط للميزانية في ظل اطار متعدد السنوات قد يصل مداه إلى 20 سنة بالنسبة إلى بعض الدول، باعتبار نظام الميزانية السنوية للدولة لا يتماشى مع المشاريع طويلة المدى.
- ضرورة تحيين وتحديث القوانين المتعلقة بقوانين المالية، وبالأخص قانون 17-84 وهذا تماشيا مع الأحكام الجديدة التي جاء بها الدستور خاصة من خلال تشريع البرلمان لقوانين عضوية فيما يخص القوانين المتعلقة بالمالية.
- ضرورة تغيير النظام المالي بالانتقال من التسيير القائم على الوسائل الذي لم يحقق الكفاءة والفعالية في تسيير النفقات الى التسيير القائم على النتائج المرجوة من الأهداف المسطرة من خلال الاعتماد على مؤشرات الأداء
- ظهور مصطلح تبرير أول دينار للميزانية كإطار لمتابعة النتائج.
- استحداث وثائق جديدة كون أن الوثائق المتعلقة بقوانين المالية والميزانية العامة للدولة لا تقدم معلومات كافية من حيث الوضوح والحقيقة للوضعية المالية.

- تعزيز فكرة المسير المسؤول في الإصلاح وانعدامها في النظام السابق للقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.
- الاعتماد على نظام إعداد التقارير كإطار لمتابعة الأداء مثل تقرير التخطيط والأولويات والتقرير الوزاري.
- إعادة النظر في تبويب الميزانية باستحداث برامج وبرامج فرعية وأنشطة، أنشطة فرعية عند الاقتضاء.
- تقوية وتعزيز نظام التنبؤ من خلال التخطيط والأولويات والاعتماد على الأهداف المسطرة مسبقاً.
- إيجاد علاقة الارتباط بين الميزانية والسياسات العامة للدولة.
- تعزيز نظام الاستشارة والرقابة على غرار المراقب المالي الذي تم اعطاؤه صلاحيات ومهام أكثر من السابق وتغيير اسمه من مراقب مالي إلى مراقب ميزانياتي.

2-2) أهداف الإصلاح الموازناتي في الجزائر:

تتلخص أهداف الإصلاح الموازناتي في الجزائر فيما يلي: (حوري، الصفحات 61-62)

حسب تقرير وزارة المالية لسنة 2009 فإن عصرنة الأنظمة الميزانياتية يهدف إلى " تطوير النظام الميزانياتي"، خاصة فيما هو مرتبط بإعداد وتنفيذ الميزانية وتسهيل الخيارات الاستراتيجية عن طريق شبكة معلوماتية وتحليل ذات نوعية جيدة وكذا تحسين القدرة على التنبؤ بالنفقات العمومية، ترقية الاحساس بالمسؤولية لدى الأعوان المكلفين بالتسيير ولدى المؤسسات والهيئات المضطلة بمهام تحصيل وصرف الوسائل المالية العمومية. من بين الأهداف المنوطة بالنظام المقترح، دعم ومتابعة مراقبة مجمل النفقات العمومية، تحسين الشفافية الموازنية والحوكمة المالية العمومية الرشيدة لأجل توضيح خيارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل تبادل المعلومات الواضحة والمركزة على النتائج وتحسين عرض وثائق الميزانية".

إذن يتجلى بأن الهدف الرئيسي لعصرنة الأنظمة الميزانية هو أن "الميزانية لا يجب أن تكون ببساطة مجرد وثيقة مالية، بل يجب أن تصبح التعبير الواضح للخيارات المدروسة حول استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرف الإدارات والهيئات العمومية على مختلف المستويات".

3) محاور الإصلاح الموازناتي في الجزائر:

يتمحور مشروع الإصلاح الموازناتي، في جزئه الميزانياتي، حول العناصر الرئيسية التالية:

- 1-3) ميزانية حسب البرامج وترتكز على النتائج: بحيث يعتمد هذا التسيير على تحديد البرنامج الرئيسي والبرامج الفرعية والأهداف المرجوة بدقة ووضوح ثم يتم قياس مدى تحقيق هذه الأهداف باستخدام مؤشرات الأداء. (عمالو ومداحي، 2024، صفحة 310)

أ) مفهوم ميزانية البرامج والأداء:

تعرف ميزانية البرامج والأداء بأنها الميزانية التي تعتمد على الربط بين الانفاق على نشاطات الأجهزة الحكومية، ونتائج هذا الانفاق من خلال وضع منظومة مؤشرات لقياس الأداء لكافة المستويات، لتحقيق كفاءة وفعالية الانفاق وصولاً إلى الأهداف والأولويات الوطنية.

تعرف موازنة البرامج والأداء بأنها مجموعة من الأهداف التي من أجل تحقيقها ترصد أو تحدد الاعتمادات بعد تفصيلها حسب البرامج والأنشطة وتحدد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط وتحديد معايير ومؤشرات لقياس الانجاز وفعالية الأداء. (بن لحسن ومنصوري، 2023، صفحة 32)

يمكن تعريف نظام ميزانية البرامج والأداء بأنه تبويب لميزانية الدولة حسب برامج قطاعية ذات أولوية وتشمل المدى المتوسط، بحيث تكون الموارد مخصصة وفقاً لأهداف معينة بوضوح، والنتائج مقاسة بواسطة مؤشرات محددة سلفاً ومقبولة، فمقابل الميزانية التقليدية (أو ما يعرف بميزانية البنود) التي تكون فيها الاعتمادات حسب وجهة النفقات ضمن مهمات كبرى للدولة وبرامج، أي تكون موجهة نحو النتائج المنتظرة، وفقاً لدليل الأمم المتحدة حول ميزانية البرامج والأنشطة، وتعرف هذه الأخيرة أيضاً بأنها مجموعة من الأساليب التي تسمح لمسؤولي البرامج بالتركيز على الانجاز الكامل للأهداف المرتبطة بمسؤوليتهم، ومقارنة هذا الانجاز بالنسبة إلى مؤشرات كمية ونوعية، مما يتيح الحصول على معلومات لا تسمح بأساليب الميزانية التقليدية بالحصول عليها، مما يشكل أحسن معيار لاتخاذ القرار، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنها تعرف ميزانية البرامج والأداء بكونها عملية ميزنة تسمح بالربط بين الأموال المخصصة (للبرامج) والنتائج القابلة للقياس، وتفرق بين الميزنة التقديمية التي تعني ببساطة أن المعلومات حول التنفيذ قدمت فقط في الوثائق الميزانية أو في وثائق أخرى رسمية، والميزنة الموضحة بالبرامج التي تعني أن الموارد مرتبطة بصفة غير مباشرة باقتراحات الأهداف المستقبلية أو الانجازات، الميزنة المرتكزة مباشرة على الأهداف بحيث تكون الموارد مخصصة حسب النتائج المحققة (أو تنتظر تحقيقها). (صادفي، 2024، صفحة 41)

ب) مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء:

من أهم مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء ما يلي: (أحسن، 2023، الصفحات 135-136)

- تساعد على توزيع الامكانيات المادية المتوفرة لدى الدولة بطريقة أفضل من ميزانية الوسائل بحيث تسعى إلى تقديم بيانات دقيقة لفائدة الجهات المكلفة بتوزيع الاعتمادات المالية بين مختلف الهيئات والمصالح.
- تمتاز باللامركزية والمرونة أثناء التطبيق حيث تمنح لفائدة المسؤولين المكلفين بالتنفيذ المرونة الكافية وبالتكاليف المحددة لكل برنامج.

- تساهم في تحسين عمليات تنفيذ البرامج والمشاريع للهيئات الحكومية (الوزارات والمصالح)، لأنها تقوم مسبقاً بتبيان وحدات الأداء التي تقوم بتحقيق نتائج تنفيذ البرامج، كما أنها تسهل عملية الرقابة على تنفيذ البرامج وفق معايير أداء مسطرة مسبقاً.
- تقدم صورة دقيقة عن طريق الأعباء.
- تقدم لفائدة المواطنين معلومات دقيقة عن الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم، حيث تتضمن وصفاً لمختلف البرامج والمشاريع الحكومية التي ستقوم بتنفيذها الدولة وكذا الأهداف المسطرة إضافة إلى أعباء تلك البرامج والأهداف مما يسمح للمواطنين من الحكم على مدى كفاءة ترشيد المال العام.
- تساعد السلطات التشريعية من القيام بدور وظيفة الرقابة على الموازنة.
- تحسين مستوى الجودة المتعلقة ببيانات الأداء المتوفرة للحكومة والمسؤولين في المؤسسات مما يساعد على إعداد مخطط يسمح بتوزيع الموارد وكذا تعزيز وظيفة الرقابة على العمليات المالية.
- اعتماد الرقابة اللاحقة بدلاً من الرقابة السابقة ومن رقابة مالية إلى رقابة الأداء، تعميم ثقافة الأداء مما يؤدي إلى تحسين فعالية الأجهزة الحكومية.
- تكثيف مسؤولية الإدارة ورقابتها المحاسبية، حيث يتم تسليط الضوء على العمل الذي يتم أدائه وفقاً لمعايير مالية دقيقة وكمية لقياس الأداء الوظيفي بما يعرف بمحاسبة الانجاز بالأجهزة الحكومية.

ت) عيوب تطبيق موازنة البرامج والأداء:

من أهم عيوب موازنة البرامج والأداء ما يلي: (أحسن، 2023، صفحة 136)

- صعوبة تحديد الأهداف بصفة دقيقة لجميع الهيئات والأنشطة الحكومية.
- نقص في عملية تأهيل الموظفين المكلفين بتسيير ميزانية البرامج
- عدم تحديد وحدات معينة يتم فيها قياس الأداء أثناء الانجاز.
- انعدام توفير المعلومات المناسبة عن نشاطات الهيئات الحكومية بسبب غياب نظام معلوماتي دقيق.
- ارتفاع تكاليف هذا النوع من البرامج يتطلب خبرة عالية حول محاسبة التكاليف وتوفير العديد من المستلزمات المكتبية أثناء عملية التنفيذ.
- توفير عدد كاف من المعلومات للهيئات الحكومية من أجل معالجة كافة الصعوبات العالقة.

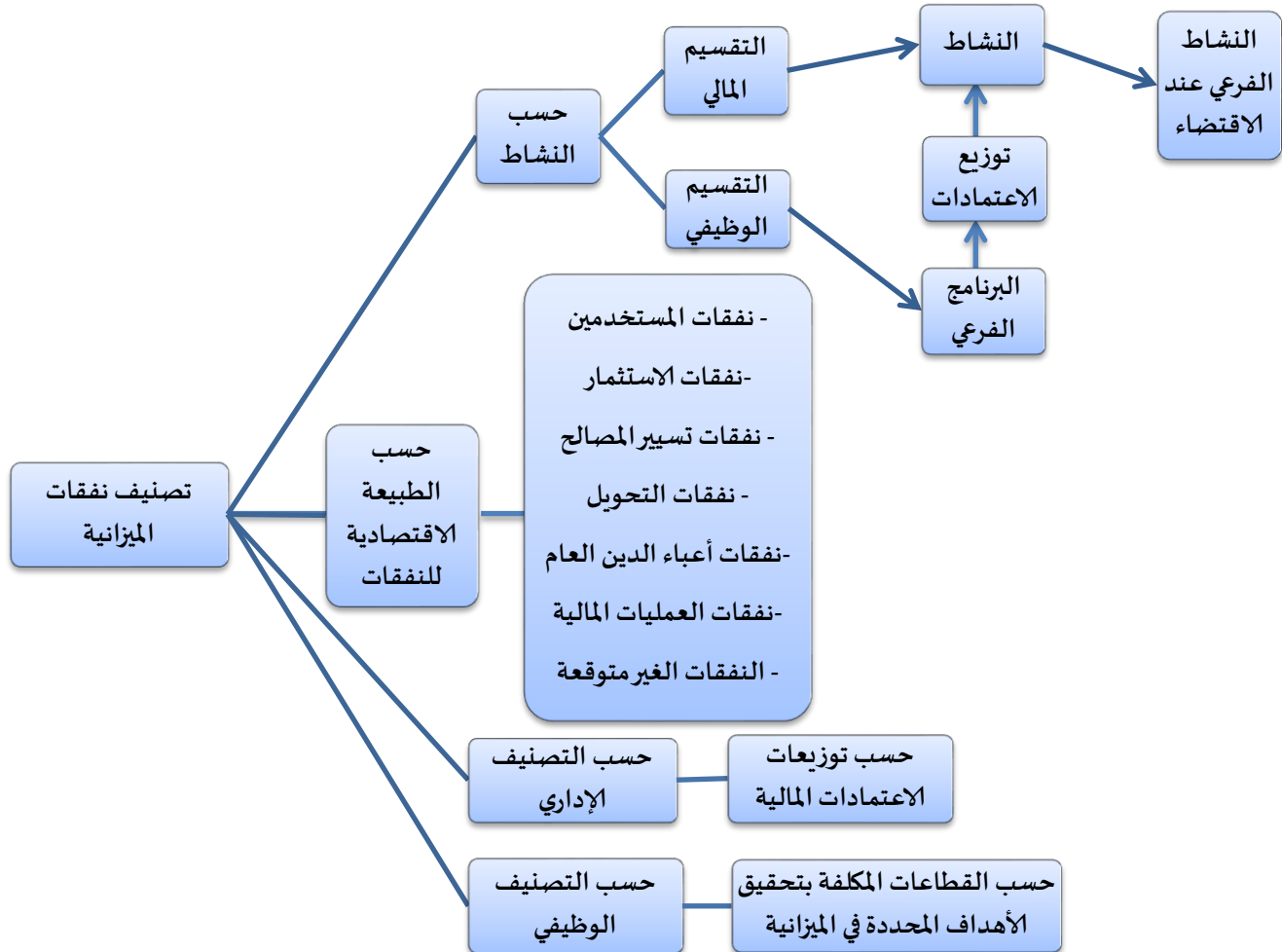
(2-3)

إعادة تصنيف النفقات الميزانية: تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات التالية: النشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية

وتنفيذها. تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها البعض، وتشكل نظاماً متكاملًا. (بوغصاف و مجدوب، 2022، صفحة 779)،

وهذا الشكل الموالي يلخص هذه التصنيفات:

الشكل رقم (03): تصنيفات نفقات الميزانية.



من اعداد الطالبة.

3-3 إطار ميزانياتي متعدد السنوات: يعد وسيلة تسيير للموارد العمومية التي تعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا تقدير الإيرادات والنفقات في أفق يمتد إلى ثلاث سنوات؛ لكن التصويت على الميزانية يبقى على أساس سنوي. وتتمثل أهداف الإطار متعدد السنوات في تحسين عمليات التخطيط المالي وتحضير الميزانية؛ تخصيص الموارد حسب الأولويات الحكومية؛ تحديد أهداف متعددة السنوات في مجال النفقات؛ تعديل البرامج حسب القيود المالية؛ فرض انضباط ميزانياتي صارم.

4-3 إعداد ميزانية وحيدة: تجمع النفقات الحالية للتسيير والتجهيز، وإضافة مفهوم "نفقات التحويل" التي هي إعانات مقدمة لمستفيدين مختلفين (أشخاص، مؤسسات، جماعات محلية ...) بغرض تسهيل تحقيق أهداف برنامج ما. (مسعي، 2020، صفحة 74)

(5-3) اعتماد إطار موازناتي متوسط المدى: من أجل التحكم في سيورة النفقات العامة واستخدام الموارد المالية بأسلوب أمثل بعيداً عن أوجه الإسراف والتبذير تم تبني فلسفة التسيير المرتكزة على النتائج، بتنفيذ ميزانية البرامج والأهداف ضمن مقاربة الإطار الميزانياتي المتوسط المدى في ظل القانون العضوي 15-18 والذي ينص على أنه "يتم تأطير ميزانياتي كتوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية ف بداية إجراء إعداد قوانين المالية، ويحدد للسنة المقبلة والسنتين الموالتين تقديراً للإيرادات والنفقات ورصد ميزانية الدولة عند الاقتضاء". (المادة 5 من القانون العضوي 15-18، 2018-2018)

ويعد الإطار الميزانياتي متوسط المدى إطاراً أساسياً للتخطيط الدقيق للنفقات العمومية، ويحدد لكل عام سقفاً إجمالياً للنفقات العمومية وحدوداً لها وفقاً للسياسة العامة وفقاً للمقاربة يكون إعداد الميزانية متعدد السنوات وهي سنوات البرمجة الثلاث، وهذا ما يسمح بتخصيص الموارد المالية بشكل عقلاني عن طريق البرنامج وتقسيماته وربطه بالنفقات العمومية حسب التصنيفات الحديثة له. (قريني، 2024، الصفحات 101-102)

II. ماهية الاستدامة المالية العمومية:

تُعدُّ الاستدامة المالية العمومية إحدى الركائز الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق التنمية الشاملة، إذ تركز على قدرة الحكومات على إدارة مواردها المالية بكفاءة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة. ومع تزايد الضغوط على المالية العمومية بسبب التقلبات الاقتصادية العالمية، وارتفاع مستويات الدين العام، وتنامي الطلب على الخدمات الاجتماعية، وفي هذا المبحث سوف نذكر نشأة مفهوم الاستدامة المالية وتعريفها وأهميتها كذلك سوف نبين المعوقات التي يمكن أن تواجهها بالإضافة إلى قواعدها ومؤشراتها.

1) نشأة وتعريف الاستدامة المالية العمومية:

ظهر مفهوم الاستدامة المالية العامة كإطار فكري وعملي لمعالجة التعقيدات المرتبطة بالعمولة، وتقلبات الأسواق المالية، وارتفاع مستويات الديون السيادية، وستتوسع بشكل أكبر في نشأتها وتعريفها لتتعرف عليها بشكل أكثر.

1-1) نشأة مفهوم الاستدامة المالية العمومية:

إن مصطلح الاستدامة المالية هو أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية ولا يوجد إجماع على مفهوم محدد لهذا المصطلح. فمفهوم الاستدامة لغوياً: وتعني القدرة على البقاء والاستمرار. ويرجع أصل كلمة استدامة إلى أصول اللاتينية من مصطلح up hold to وتعني الإسناد من الأسفل، فالمجتمع يبدأ تشييده من الأسفل بواسطة ساكنيه في الوقت الحالي والمستقبل حسب المفهوم الإغريقي، ويذكر بعض المختصين إلى أن مصطلح الاستدامة يعود إلى القرن التاسع عشر، وأنه ظهر في البداية في دراسات الغابات في ألمانيا حين بدء مراقبو الغابات في إدارة حصاد الأخشاب كمورد مستمر للاستخدام. وفي عام 1804 وصف الباحث

الألماني المتخصص في الغابات (Georg Harig) الاستدامة بأنها: "استخدام الغابات إلى أقصى حد ممكن، ولكن بطريقة تفيد الأجيال القادمة مثل الجيل الحالي". (نعيم، 2022، صفحة 753)

كانت المحاولات الأولى لتحليل الاستدامة المالية في عام 1923 عندما واجهت فرنسا أزمة الديون العامة، حيث نصح الاقتصادي جون مينارد كينز الحكومة الفرنسية بتبني سياسات مالية مستدامة. وقد حظي مفهوم الاستدامة باهتمام واسع بدءاً من عام 1978، مرتبطاً في البداية بالتنمية الاقتصادية مع تركيز على الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، بفضل مساهمات كبيرة من الأمم المتحدة ومؤسساتها.

بحلول منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بدأ مفهوم الاستدامة المالية ينتشر لوصف التحديات المستقبلية التي قد تواجه إدارة المالية العامة بسبب التصاعد المستمر في عجز الموازنة ومستويات الديون الناتجة عن الإنفاق العام المفرط، مما يزيد الأعباء المالية التي قد تتحملها الأجيال القادمة بسبب قرارات لم تشارك في اتخاذها أو تستفيد منها. (Al-Obaidi & Al-Obaidi, 2024, p. 61)

وفي ضوء ذلك، تعددت مفاهيم الاستدامة المالية، فقد أُستند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدامة والقيود الزماني للموازنة، بينما اتجه فريق آخر إلى الاعتماد على قواعد المالية العامة (Fiscal Finance Rules) في تحديد ماهية الاستدامة المالية، إلا أن التطور الكبير في حجم وطبيعة دور الدولة دفع بالأدبيات الاقتصادية إلى تناول مفهوم الاستدامة في إطار ما يعرف بالتحليل الحديث، وعلى الرغم من تعدد التعريفات، إلا أنه يمكن القول بأنها تتفق جميعاً على أن الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مالياً العامة، وتمويل برامج الانفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد. (عمرو وحسين، صفحة 148)

2-1 تعريف الاستدامة المالية العمومية:

تعددت التعريفات للاستدامة المالية ومنها تعريف (Blanchard) على أنها السياسة التي تضمن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للبلد، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الأموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود إيجابي حقيقي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الانتاج، وهذا يساهم في عملية الاستدامة الاقتصادية، وحتى لو كانت نسبة الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الأموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة. منقول عن: (بوعيشاوي وغزاري، مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعامة أساسية لاستدامة مالية دولية، 2021، صفحة 35)

أما صندوق النقد الدولي يعطي مفهوم الاستدامة المالية على أنها "الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً". أي أن الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها. كما يعتمد صندوق النقد الدولي في موضوع الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها. ويعد هذا طريقاً أساسياً يبني عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوقف عليها لمدة معينة عادة خمس سنوات، وهكذا يعتبر صندوق النقد الدولي السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. منقول عن: (بوعيشاوي وغازي، تصميم واعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق الاستدامة المالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، 2021، صفحة 377)

من خلال التعريفين السابقين نصل للتعريف التالي:

الاستدامة المالية تجمع بين الكفاءة في تخصيص الموارد (وفقاً لبلانشارد) والانضباط في إدارة الدين (وفقاً لصندوق النقد الدولي)، بهدف تحقيق استقرار مالي يحمي الاقتصاد من الصدمات المستقبلية.

2) أهمية الاستدامة المالية العمومية والعوامل المؤثرة عليها:

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي تواجه الدول، أصبحت الاستدامة المالية العمومية محوراً أساسياً في إدارة الشؤون الاقتصادية وفي هذا العنصر سنتطرق لأهميتها وخصائصها.

1-2) أهمية الاستدامة المالية العمومية:

تتمثل أهمية الاستدامة المالية العمومية فيما يلي: (بلواضح، 2020، الصفحات 584-585)

- يمكن أن تمثل مؤشرات الاستدامة المالية إنذاراً مبكراً للدولة، حيث يتيح لصانعي القرار في الدولة قياس مدى جودة السياسة المالية المتبعة، وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل، والآثار المحتملة من استمرارها، ومن ثم مدى الاحتياج إلى تغيير هذه السياسة من عدمه. فإدراك الدولة المبكر لوجود مشكلات في سياستها المالية وحاجتها إلى إحداث تصحيحات قد يجنب الدولة الدخول في مشكلات اقتصادية متفاقمة، قد تمتد إلى الاقتصاد العالمي وتصل إلى أن تفقد الدولة ثقة الأسواق الخارجية، وفي هذه الحالة عادة ما تكون التكلفة أكثر ارتفاعاً.
- تتخذ قرارات انتقال رؤوس الأموال بين دول الاستثمار - في جانب منها - والسياسات الحكومية المطبقة، وأثرها على عجز الموازنة، وحجم مديونيتها وقدرتها على سداد مديونيتها، وآليتها في ذلك، ومدى مزاحمتها للقطاع الخاص في الحصول على المدخرات، وغيرها من العناصر للحكم على الأداء المالي المتبقي للدولة، ومن ثم مدى الاستقرار المالي الذي تتمتع به.

- تستند المنظمات الدولية في اتخاذ بعض قراراتها لمنح تمويل أو إعادة جدولة الدين أو اقتراح سياسات على تحميل السياسات الكلية للدولة المستندة على نتائج تحليل الاستدامة المالية للدولة، فالبانك الدولي يستخدم أدوات الاستدامة المالية لتحليل موازنة الحكومة ووضع مديونيتها، للحكم على مدى تحققها للاستدامة المالية ومن ثم اتخاذ مقترحات بشأن تحسين السياسة المالية. كما يستخدم صندوق النقد الدولي أدوات الاستدامة المالية في تحليل السياسات المالية في الدول.
- يعتبر نجاح أي دولة ما في تحقيق متطلبات الاستدامة المالية إحدى أساليب إدارة المخاطر في الاقتصاد الوطني، مما يعطي مؤشرات على قدرة الدولة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بطريقة كفؤة. كما أن غياب معايير الشفافية والإفصاح يترتب عليه زيادات في مستويات العجز المالي و تغيير برامج المنح والمساعدات وفشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إحراز أهدافها، ومن ثم بعد الدولة عن الاستدامة المالية.

(2-2) العوامل المؤثرة على استدامة المالية العمومية:

من بين العوامل المؤثرة في استدامة المالية العمومية نجد: (عمرو وحسين، الصفحات 151-152)

- (أ) **سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية التي يمارس تأثيره بصورة مباشرة على الاستدامة المالية، إذ يرتبط كلا من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض في قدرة البلد على إصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء كانت هذه الديون داخلية أو خارجية الأمر الذي يعني تحمل الدولة لأعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية، وإن سعر الفائدة يخضع لعاملين أساسيين (من بين مجموعة عوامل عديدة) هما: الادخار الخاص (private saving) والاستثمار الخاص (private investment)، إذ يتأثر سعر الفائدة سلباً بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار أو الاستهلاك، وكذلك يتأثر بسعر الفائدة إيجاباً بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من أي جهة أخرى.
- (ب) **معدل النمو الاقتصادي:** يعد النمو الاقتصادي من الأسباب الأساسية التي تسعى إليها الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وأن عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة مرتبطة بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.

وفي ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى،

الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالباً ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.

ت) الدين العام وخدمة الدين (الخارج والداخلي): إن سياسات الانفاق والاستدانة التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطراب الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام، هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبياً ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون.

ولأبأس من التذكير بأن استدامة الدين العام، هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات الدين الحالية والمستقبلية بصورة كاملة ودون أن تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها أو شطب جانب منها، أو دون أن تلجأ إلى التوقف عن خدمة دينها، ومن ثم تراكم المستحقات عليها من مدفوعات خدمة الدين، بشرط أن لا يترتب على ذلك تقييد النمو فيها، وهو ما يعني أن الموارد المتاحة حالياً للدولة تكفي ليس فقط لسداد احتياجات خدمة دينها العام، وإنما أيضاً لتدبير التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات الاستثمار والنمو، وإلا قد تضطر الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب فيها على النحو الذي يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار لقطاع الأعمال الخاص ومن ثم النمو.

3) قواعد ومؤشرات الاستدامة المالية العمومية:

ترتكز الاستدامة المالية العمومية على مجموعة من القواعد وتقاس بمؤشرات خاصة وهذا ما سنتطرق إليه في العنصرين المواليين:

1-3) قواعد الاستدامة المالية العمومية:

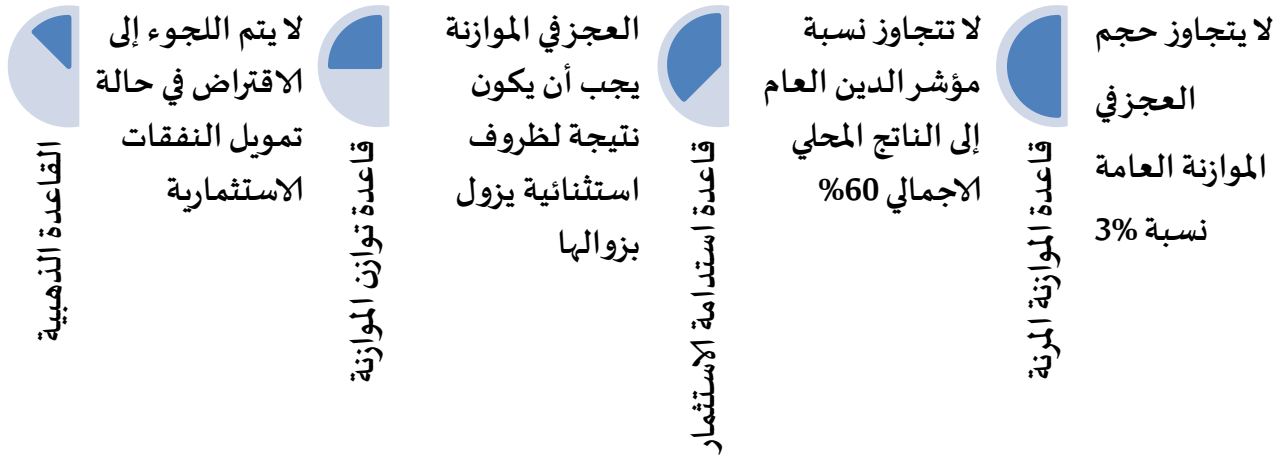
ترتكز الاستدامة المالية العمومية على أربع قواعد تتمثل فيما يلي: (كنيدة، 2023، صفحة 306)

- أ) القاعدة الذهبية (golden rule): تنص هذه القاعدة على أن لا يتم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية، أما نفقات التسيير فيجب أن تمول من الإيرادات العادية.
- ب) قاعدة توازن الموازنة العامة (balanced budget rule): بمعنى تحقيق التوازن النسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وفقاً لهذه القاعدة يجب أن يكون العجز الموازني حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيه عند زوال الحالات الاستثنائية، حيث يمكن التوسع في تمويل العجز في حالات الركود الاقتصادي والسعي نحو تحقيقه في الحالات العادية.
- ت) قاعدة استدامة الاستثمار (investment sustainability rule): تعبر هذه القاعدة على ضرورة توفر عنصري الحيطة والحذر في استعمال الدين العام من خلال قياس نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد

تم الاعتماد عليا كشرط أساسي للانضمام للاتحاد الأوروبي وفق معاهدة ماستريخت في عام 1992، والتي تشترط أن لا يتجاوز مقدار الدين العام الداخلي والخارجي عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي، فإن تجاوزت هذه النسبة يعد مؤشرا على دخول الحكومة في أزمة مديونية .

ث) قاعدة الموازنة المرنة (flexible budget rule): تسمح هذه القاعدة للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة العامة ضمن حدود معينة مع ضرورة توضيح أسباب هذا العجز المؤقت والإطار الزمني الذي من خلاله تتم العودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني للموازنة العامة، بمعنى أنه يجب على الحكومة أن تمنح المرونة في الموازنة العامة حسب الحالة الاقتصادية السائدة ويمكن التوسع في عجز الموازنة في ظل الأزمات الكود الاقتصادي والعكس صحيح في حالات التضخم. وقد حددت معاهدة ماستريخت بأنه لا يجب أن يتجاوز حجم العجز في الموازنة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تحقيق الاستدامة المالية، الشكل الموالي يلخص ما سبق:

الشكل رقم (04): قواعد الاستدامة المالية العمومية



من إعداد الطالبة

2-3 مؤشرات الاستدامة المالية العمومية:

من أهم مؤشرات الاستدامة المالية العمومية نجد ما يلي:

أ) مؤشر نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: هذا المؤشر يعد من أكثر المؤشرات الإرشادية التي تستخدمها الدول لقياس درجة مديونيتها لتقييم مستوى الدين العام بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرتها على سداد الديون، وهذا المؤشر يعد من المؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالدين العام والتي من خلاله يتم قياس الاستدامة المالية، وأن هذه النسبة، نسبة الدين العام إلى (GDP)، تختلف من دولة إلى دولة أخرى وحسب المقومات المتوفرة في كل دولة. وتكون الحالة المالية لأي دولة غير مستدامة في الحالات التالية:

- الحالة الأولى: إذا زادت معدل الدين العام إلى (GDP) عن معدلاتها التاريخية أو عن المعايير المعتمدة.

- الحالة الثانية: إذا كان من الضروري الحفاظ على نسبة ثابتة للدين العام إلى (GDP)، فإن السياسة المالية الحالية بحاجة إلى التغيير.
 - الحالة الثالثة: إذا انخفضت معدل الدين العام إلى (GDP) عن معدلاتها التاريخية، أو إذا استقرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير السياسة المالية الحالية، فإن السياسة المالية تعد مستدامة. (الجميلي، 2022، صفحة 309)
- (ب) مؤشر الفجوة الضريبية: يعرف مؤشر الفجوة الضريبية Blanchard الاستدامة على أنها الحفاظ على نسبة معينة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقوم المؤشر بقياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهي تتحدد وفقاً للمعادلة التالية:

$$T^* = G - (g - r)b$$

حيث أن: T^* : نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي.

G : نسبة النفقات الحكومية (بدون فوائد) إلى الناتج المحلي الإجمالي

g : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي r : هو سعر الفائدة

b : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وتعرف الفجوة الضريبية على أنها الفرق بين النسبة اللازمة لثبات نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وتلك نسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهي كما توضحه المعادلة التالية:

$$T - T^* = G - T + (g - r)b$$

حيث أن: T : هي نسبة الضرائب الفعلية للناتج المحلي.

(ت) مؤشر العجز الأولي: مؤشر العجز الأولي هو مؤشر بسيط لقياس الاستدامة المالية. وينطلق من حساب نسبة الرصيد الأولي للميزانية للناتج المحلي الإجمالي اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام. وتتم مقارنة نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الخام المحسوبة وبين القيمة المتحققة فعلاً، فإذا كانت الفجوة موجبة فهذا يسبب تراكم في الديون وبدون تغيير في السياسة المالية المتبعة سيجعل من الدين غير مستدام عبر الزمن. (عصماني و أوكيل ، 2018، الصفحات 406-407)

(ث) مؤشر Theodore M. Barnhil من اشتقاق Theodore M. Barnhil: ينطلق قيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة بربط التغيرات في صافي الدين العام وكل المداخل بالإضافة الى تجاهل الإيرادات من الإصدار النقدي والمخصصات، وبالتالي يكون الدين في الفترة الحالية t . يعبر عنه كما يلي:

$$B_t = b_{t-1} + r b_{t-1} + z_t$$

وبالتعبير عن متغيرات المعادلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبافتراض أن الفائض الأولي z_t ينمو بنفس معدل الناتج المحلي الإجمالي r ، وبإعادة صياغة قيد الموازنة لعدد فترات j . سنحصل على ما يلي:

$$B_{t+1} = \sum_{j=0}^{\infty} (1+r)^j \cdot Z_{t+j}$$

حيث أن:

η : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

r : سعر الفائدة الحقيقي

b : الدين العام في الفترة السابقة له

Z_t : الفائض الأولي للميزانية

وللحفاظ على نسبة مستقرة من صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي علينا أن نحصل على الرصيد الأولي الذي يبقى نسبة الدين مستقرة أو حتى لا يتزايد مع الزمن وهو الشرط المتعارف عليه للاستدامة وبذلك ربط ما بين معدلات نمو الناتج، أسعار الفائدة على الدين والرصيد الأولي. كما توضحه المعادلة التالية:

$$Z_t^* \geq (1+g / 1+r) b_{t-1}$$

(ج) مؤشر الاستدامة المالية (IFS): يعتبر إحدى المؤشرات المبنية على مدخل اليقين التام في قياس الاستدامة المالية، فإذا كان قيم أقل من 1 يعطي مؤشر نحو وضع استدامة مالية، بينما أعلى أو تساوي 1 يعبر عن عدم استدامة مالية. وهو على النحو التالي:

$$IFS(B_t) = (B_t - \lambda_t) = (1 + r_t / 1 - n_t) - (d_{pst-ps}^* / d_{t-1} - d^*)$$

وينقسم هذا المؤشر إلى مكونين:

- المكون الأول يعبر عن B_t : والذي يقاس مدى الانتشار بين سعر الفائدة الحقيقي r_t ومعدل الناتج المحلي n_t في الفترة t ، وتكون أكبر من واحد في الاقتصاديات التي تعاني من ندرة نسبية في رأس المال، أما إذا كانت قيمتها كبيرة وتعدت الواحد يدل على وجود تذبذبات حادة في الاقتصاد وتعكس المخاطر التي تسود في الاقتصاد.
- أما إذا كانت $b < 1$ تعني أن $r < n$ ، فإن الوضع يكون مستقر.

- $pst-ps^*$ انحراف نسبة الفائض الأولي للناتج المحلي الاجمالي المشاهد عن الفائض الأولي الذي يتحقق عنده القيم المستهدفة.
 - $dt-1 - d^*$ انحراف نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي المشاهد عن القيم المستهدفة.
 - λ_t تقيس مدى استجابة السياسة للانحرافات في الفائض الأولي ونسبة الدين في الزمن t ، وكذلك الصدمات التي تؤثر على هذه المتغيرات، فقد يحدث صدمات سلبية كعوامل موسمية مما ينعكس على انخفاض الفائض وينعكس ذلك على انخفاض λ_t ، ومن جهة أخرى يرفع من قيمة Bt مع تزايد المخاطر، يظهر المؤشر IFS في النهاية زيادة واتجاه نحو عدم الاستدامة، كذلك قد يحدث صدمة موجبة مثل ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يخفض من نسبة المشاهد والانتقال سريعاً من الدين المشاهد إلى الدين المستهدف مما ينعكس في تحسن λ_t وانخفاض الانتشار بين سعر الفائدة ومعدل النمو فتتجه القيمة Bt نحو الانخفاض وينعكس ذلك في انخفاض IFS عن الواحد والاتجاه نحو وضع استدامة أفضل.
 - وفقاً لمؤشر IFS تقسم الدول إلى مجموعات:
 - المجموعة الأولى: وهي الدول التي لا تحقق الاستدامة، أين يتكرر حصول IFS على قيمة أكبر من الواحد ونسبة تفوق 75% من القوات خلال فترة زمنية معينة.
 - المجموعة الثانية: مجموعة الدول التي تحقق الاستدامة حيث يتكرر حدوث حصول IFS على قيمة أقل من الواحد ونسبة تساوي أو تفوق 75% من الوقت خلال فترة زمنية معينة.
 - المجموعة الثالثة: مجموعة الدول الغير متضمنة في المجموعات السابقة.
- (هادي وعصماني، 2021، الصفحات 831-832)

III. الدراسات السابقة حول الإصلاح الموازناتي والاستدامة المالية العمومية:

يُعتبر الإصلاح الموازناتي أحد الركائز الأساسية لتحقيق استدامة المالية العمومية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل النفط، مثلما هو الحال في الجزائر. مع تقلبات أسعار النفط وتراجع الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة هيكلة السياسات المالية لضمان استدامة الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

في هذا السياق، عمل العديد من الباحثين والمؤسسات الدولية على دراسة الإصلاحات الموازناتية واستدامة المالية العمومية، سواء من منظور نظري أو تطبيقي، وسوف نقوم باستعراض أهم الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالإصلاح الموازناتي واستدامة المالية العمومية، مع التركيز على التجارب الجزائرية.

1) عرض الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات بمختلف اللغات لهذا نقسمها لعنصرين كالتالي:

1-1 الدراسات السابقة باللغة العربية:

- عبد الجليل عمالو و عثمان مداحي، "دور الاصلاح الميزانياتي في ترشيد الانفاق العام في الجزائر": (عمالو ومداحي، 2024) مقال في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، سنة 2024، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حالة الجزائر من خلال تحليل مشروع الإصلاح الميزانياتي ودوره في تعزيز سياسة ترشيد الإنفاق العام ضمن إطار الحوكمة المالية القائمة على الشفافية والإفصاح. أشارت الدراسة إلى أن القانون العضوي رقم 18/15 المتعلق بقوانين المالية يسعى لربط النفقات العامة بمنطق النتائج بدلاً من الوسائل مما يساهم في تحسين كفاءة إدارة الميزانية العامة. كما خلصت إلى أن ترشيد الإنفاق العام يبقى تحديًا كبيرًا للجزائر نظرًا لاعتمادها الكبير على الإيرادات البترولية.
- قريني زليخة، "تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الانفاق العام": (قريني، 2024) مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، سنة 2024، ركزت الدراسة على تحليل القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الذي يهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية عبر اعتماد فلسفة "التسيير المتمحور حول النتائج". كما أبرزت الدراسة أهمية ميزانية البرامج أو الأداء كأداة لتحديد الأهداف ضمن إطار متوسط المدى، مع تصنيف حديث للنفقات العمومية وإضفاء الشفافية لتخصيص الاعتمادات المالية. كما لخصت هذه الأخيرة إلى أن هذه الآليات تساهم في ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته.
- بن موسى حسان وجبارة مراد، "امكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية: (بن موسى و جبارة، 2022) مقال في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، سنة 2023، تعد من الدراسات الحديثة التي ركزت على تقييم قدرة الإصلاحات الميزانياتية الواردة في هذا القانون على تعزيز استدامة المالية العمومية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية قانونية وإدارية لتفصيل أحكام القانون، مع التركيز على الإطار الميزانياتي متوسط المدى وميزانية البرامج أو الأداء. خلصت الدراسة إلى أن القانون يمثل خطوة مهمة لتحقيق الاستدامة المالية عبر تعزيز الشفافية والمساءلة، لكنه يواجه تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات البشرية، مما يتطلب تكامل هذه الإصلاحات مع سياسات أوسع لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.
- سرباح خالد وبن عتوب علي، "الاصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي 15-18 (المبررات والأهداف): (سرباح و بن عتو، 2022) مقال في مجلة القانون الدولي للتنمية، سنة 2023، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الميزانية العامة للدولة كأداة رئيسية لتأطير النشاط المالي، بما يشمل تحصيل الإيرادات وإدارة النفقات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ركزت الدراسة على أهمية مواكبة وزارة المالية للمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية والداخلية، واستخدمت الدراسة منهجية تحليلية قانونية وأدوات تفسيرية لتقييم المبررات والأهداف الكامنة وراء هذا الإصلاح كما

خلصت هذه الأخيرة إلى أن الإصلاح الميزانياتي الجديد يهدف إلى تعزيز كفاءة الإنفاق العام من خلال فلسفة التسيير المتمحور حول النتائج، مع مراعاة الموارد المالية المتاحة للأعباء الملقاة على الدولة. وأكدت على أهمية هذا الإصلاح في تحقيق ترشيد للنفقات وتحسين إدارة الإيرادات بما يتماشى مع التحديات الاقتصادية الحديثة.

- **زروق بن عزوز وزروق محمد وسي محمد عبد الوهاب، "عصرنة الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وفق القانون العضوي 15-18": (زروق، زروق، وسي محمد، 2023) مقال في Algerian Scientific Journal Platform، سنة 2023،** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تحديث النظام الميزانياتي كوسيلة لتعزيز الكفاءة والرشادة في تسيير المال العام، من خلال تحليل أحكام القانون العضوي 15-18 الذي أسس لإصلاح ميزانياتي جديد يعتمد على فلسفة "التسيير القائم على النتائج". وتم استخدام في هذه الدراسة منهجية تحليلية قانونية، واستعرضت العناصر الأساسية للمشروع، مثل الإطار المتعدد السنوات، عرض السنوي، السقف، والتوجهات، بالإضافة إلى تقسيم الميزانية إلى شقين لتحسين الشفافية والفعالية. كما أشارت إلى أن الحكم على نجاح هذا المشروع لا يزال مبكراً نظراً لكونه قيد التنفيذ.

- **ركاب عبد الكريم ومعطالله محمد، "آليات وخصائص تطبيق الموازنة العامة وفق الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر": (ركاب ومعطالله، 2023) مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، سنة 2023،** تهدف الدراسة إلى كشف آليات وخصائص تطبيق التسيير الميزانياتي الجديد وفق القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، مع التركيز على الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج القائمة على الشفافية والمساءلة وقياس الأداء عبر مؤشرات تقييم واضحة. واستخدمت هذه الأخيرة أدوات تحليلية قانونية لاستعراض الإجراءات والمبادئ الجديدة التي جاء بها الإصلاح، مثل هيكلة البرامج والأهداف وتحديد الأولويات لتحقيق نجاعة أكبر في توظيف الموارد العمومية. ومن أهم النتائج أظهرت أن النظام الجديد يركز على النتائج أكثر من الوسائل بهدف تعزيز فعالية وكفاءة الإنفاق العام والمحافظة على المال العام.

- **كنيدة زليخة، "قياس وتحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية-دراسة تحليلية خلال فترة 2010-2020: (كنيدة، 2023) مقال من مجلة دفاتر اقتصادية، سنة 2023،** وتهدف إلى قياس وتحليل المؤشرات المالية الرئيسية لاستدامة المالية العامة، مع التركيز على تأثير الصدمات النفطية المتتالية على الاقتصاد الجزائري واعتمدت على أدوات تحليلية كمية مثل استخدام مؤشرات مالية رئيسية مثل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات غير النفطية كنسبة من الإيرادات الكلية، تحليل السلاسل الزمنية لهذه المؤشرات. كما تم استخدام برامج إحصائية مثل Excel و Stata لحساب الإحصائيات. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أظهرت أن الجزائر تعاني من ضعف في استدامة ماليتها العمومية بسبب

اعتمادها على الإيرادات النفطية، مما أدى إلى زيادة مستويات العجز المالي والدين العام خلال الفترات التي شهدت انخفاضاً في أسعار النفط.

- **بوعيشاوي مراد وغزاري عماد، "تصميم واعداد الاطار الميزانياتي متوسط المدى كآلية لتحقيق استدامة المالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية":** (بوعيشاوي و غزاري، تصميم واعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق الاستدامة المالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، 2021) مقال من المجلة الجزائرية للمالية العامة، سنة 2021، هدفت الدراسة إلى تحليل أهمية هذا الإطار كأداة لتحقيق الاستدامة المالية من خلال تحسين التخطيط المالي وتوجيه الإنفاق نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما اعتمدت هذه الدراسة على منهجية تحليلية قانونية لإبراز أحكام القانون العضوي 18-15، مع التركيز على التحديات المرتبطة بضعف البيانات والإحصائيات المؤسسية. خلصت الدراسة إلى أن الإطار الميزانياتي متوسط المدى يساهم في تعزيز الاستدامة المالية إذا ما تم تنفيذه بكفاءة ضمن نهج تكاملي يجمع بين السياسات المالية والتسيير القائم على النتائج.
- **عصماني مختار وصادق هادي، "تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018":** (هادي وعصماني، 2021) مقال من مجلة الاقتصاد الجديد، سنة 2021، تعد من الدراسات المهمة التي ركزت على تقييم استدامة المالية العمومية للجزائر باستخدام مؤشرات مالية رئيسية مثل نسبة الدين والعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات غير النفطية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية كمية وبرامج إحصائية لتحليل البيانات عبر أكثر من عقدين. خلصت الدراسة إلى أن استدامة المالية العمومية في الجزائر تعاني بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، مما يزيد من عرضتها للتقلبات الاقتصادية العالمية، مع تسليط الضوء على أهمية تنويع الاقتصاد لتقليل هذه المخاطر.
- **مصطفى شبرة المحمد، "أهمية اصلاح النظام الموازي في ترشيد الانفاق العام بالجزائر":** (شبرة، 2021-2022) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2021-2022، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القانون العضوي 18-15 كأساس لتعزيز الرقابة البرلمانية على إعداد وتنفيذ قوانين المالية والميزانية العامة، مع التركيز على أهمية ترشيد النفقات العامة عبر اعتماد مبادئ جديدة في التسيير مثل رقابة الأداء والمسؤولية الإدارية والمالية. وتم استخدام أدوات تحليلية قانونية وإدارية لتقييم آليات الإصلاح وأثرها على تحسين إدارة المال العام، واستنتجت أن الإصلاح الميزانياتي يساهم بشكل كبير في ترشيد الإنفاق العام من خلال الانتقال من نظام الرقابة المسبقة إلى رقابة الأداء، كما أكدت على أهمية عصرنة طرق التسيير العمومي واستخدام الوسائل التكنولوجية لضمان النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- **أمين صابة، "تحسين الأداء في القطاع العمومي من خلال الاصلاح الموازي -دراسة حالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-":** (صابة، 2020-2021) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2020-2021، تعد من الدراسات التي ركزت على تقييم دور الإصلاح الموازي في تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية بالقطاع العمومي. اعتمدت الأطروحة على منهجية تحليلية تطبيقية، باستخدام بيانات ميدانية واستبيانات لجمع آراء الموظفين حول تأثير الإصلاحات الميزانية. خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الموازي يساهم في تحسين الأداء من خلال تعزيز الشفافية والحوكمة، لكنه يواجه تحديات مثل ضعف الكفاءات التقنية ونقص البنية التحتية الرقمية. وأكدت أهمية تطوير المهارات البشرية والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا لتحقيق نجاح الإصلاحات الميزانية.

- عيساني العارم وبوسيكي حليلة، "اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل - دراسة قياسية-": (عيساني و بوسيكي، 2020) مقال من مجلة revue Algérienne d'Economie et gestion، سنة 2020، تعد من الدراسات التي ركزت على تقييم استدامة الدين العام باستخدام أدوات اقتصادية قياسية. اعتمدت الدراسة على منهجية كمية ومنهج إحصائية مثل اختبارات الوحدة الجذرية والتكامل المشترك لتحليل العلاقة بين الدين العام والمؤشرات الاقتصادية الأخرى (مثل النمو والعجز). خلصت الدراسة إلى أن الدين العام في الجزائر يواجه تحديات استدامة بسبب الاعتماد الكبير على النفط، مع التأكيد على أهمية تحسين السياسات المالية لتحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات لتقوية الاستدامة المالية على المدى الطويل.
- عبد الوافي بولويز، سليم قط وصالح السعيد، "العائد من التمويل الغير التقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر": (بولويز، قط، وصالح، 2020) مقال في مجلة العلوم الانسانية، سنة 2020، تعد هذه الدراسة من الدراسات التي ركزت على تقييم دور التمويل غير التقليدي (مثل إصدار سندات الخزنة) في دعم استدامة المالية العمومية للجزائر. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية كمية ونوعية لتحليل تأثير هذه الآليات على الدين العام والعجز المالي. خلصت الدراسة إلى أن التمويل غير التقليدي يمكن أن يكون أداة فعالة لتخفيف الضغط المالي الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية، لكن الاعتماد المفرط عليه قد يؤدي إلى زيادة مستويات الدين إذا لم يتم تنظيمه بشكل جيد. لذلك، أكدت أهمية تحقيق توازن بين استخدام هذه الآليات وتقليل النفقات الجارية لتحقيق استدامة مالية حقيقية.
- مسعي محمد، "الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه": (مسعي، 2020) مقال في المجلة الجزائرية للمالية العامة، سنة 2020، هدفت الدراسة إلى تحليل نظام التسيير الميزانياتي القائم على "منطق الوسائل" السائد في الجزائر، ومحتوى الإصلاح الهادف إلى تحديثه عبر اعتماد نهج "التسيير القائم على النتائج"، مع تسليط الضوء على الصعوبات المحتملة لتطبيق هذا الإصلاح المقرر عام 2023. استندت الدراسة إلى تجربة فرنسا كمرجع، مستخلصة الدروس والعبر التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر. أظهرت النتائج أن نجاح الإصلاح يعتمد بشكل كبير على توفر الإرادة السياسية وضرورة إصلاح الدولة ككل، بما في ذلك تعزيز الحوكمة والشفافية. كما أكدت الدراسة على تحديات مثل المقاومة

الإدارية، نقص الكفاءات، وضعف البنية التحتية الرقمية، مما يجعل هذه الدراسة مرجعاً مهماً لفهم تحديات الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.

- عبد العزيز بلواضح، "أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر:" (بلواضح، 2020) مقال في مجلة إدارة الأعمال ودراسات اقتصادية، سنة 2020، تعد من الدراسات التي ركزت على تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر المالية واستدامة المالية العمومية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية نظرية وتطبيقية لاستعراض الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر المالية والتحديات المرتبطة بها في السياق الجزائري. خلصت الدراسة إلى أن المعوقات الرئيسية لاستدامة المالية العامة تشمل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، ضعف التنوع الاقتصادي، وعدم كفاءة إدارة المخاطر المتعلقة بالدين والإنفاق الحكومي. وأكدت على أهمية تبني أساليب حديثة مثل تنوع مصادر الإيرادات وتعزيز الآليات الرقابية لتحقيق استدامة مالية مستدامة.

- عمر حوري، "الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق"؛ (حوري) في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، تعد من الدراسات التي ركزت على تحليل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، بهدف تسليط الضوء على التحديات الحالية والفرص المستقبلية لتطويره. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية نظرية وتطبيقية، حيث تم استعراض القوانين ذات العلاقة مثل القانون العضوي 15-18 ومقارنة التجارب الدولية. خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح يواجه تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكفاءات المؤهلة، والممانعة الإدارية، مع إبراز أهمية تعزيز الشفافية والحوكمة لتحقيق نجاح الإصلاح واستدامة المالية العمومية. كما أشارت إلى وجود آفاق واعدة إذا ما تم تجاوز هذه العقبات عبر الاستثمار في التكوين وإعادة الهيكلة الإدارية والقانونية.

(2-1) الدراسات السابقة باللغات الأجنبية:

- AHMED SADOUDI, "Les principaux elements de la reforme budgetaire en algerie", من مجلة *revue algérienne des finances publiques*، سنة 2017؛ (Sadoudi, 2017)
(2023) تعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً لفهم العناصر الرئيسية للإصلاح المالي في البلاد وأثره على الاستدامة المالية. هدفت الدراسة إلى تحليل الإصلاحات، تقييم تأثيرها، واستكشاف التحديات التي تواجه تنفيذها، مع تقديم توصيات عملية لتحسينها. استخدم الباحث منهجاً وصفيًا وتحليليًا للبيانات الرسمية، مؤكداً تحقيق تقدم في تعزيز الشفافية وكفاءة الإنفاق، لكنه أشار إلى استمرار التحديات مثل الاعتماد على الإيرادات النفطية وضعف الكفاءة الإدارية. أوصى الباحث بتنوع مصادر الإيرادات، تعزيز الشفافية، تطوير الكفاءات البشرية، واعتماد التكنولوجيا الحديثة لتحسين إدارة الموازنة ومتابعة النتائج.

- BENTALEB HADDADOU OURIDA, Réforme dans l'utilisation des fonds publics: *essai de rapprochement des pratiques de contrôle de gestion*، من مجلة *revue*

algérienne des finances publiques، سنة 2023: (Bentaleb, 2023) تعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً لفهم العناصر الرئيسية للإصلاح المالي في البلاد وأثره على الاستدامة المالية. هدفت الدراسة إلى تحليل الإصلاحات، تقييم تأثيرها، واستكشاف التحديات التي تواجه تنفيذها، مع تقديم توصيات عملية لتحسينها. استخدم الباحث منهجاً وصفيّاً وتحليلياً للبيانات الرسمية، مؤكداً تحقيق تقدم في تعزيز الشفافية وكفاءة الإنفاق، لكنه أشار إلى استمرار التحديات مثل الاعتماد على الإيرادات النفطية وضعف الكفاءة الإدارية. أوصى الباحث بتنويع مصادر الإيرادات، تعزيز الشفافية، تطوير الكفاءات البشرية، واعتماد التكنولوجيا الحديثة لتحسين إدارة الموازنة ومتابعة النتائج.

(2) مقارنة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

بعد عرض الدراسات السابقة وجب معرفة الفرق بينها وبين دراستي وتحديد الفجوة البحثية التي تحاول سدها

(1-2) أوجه التشابه والاختلاف: تتشابه دراستي الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في موضوع الإصلاح الموازناتي واستدامة المالية العامة، وفي هذا العنصر نذكر أوجه التشابه والاختلاف بينها:

- دراسة عبد الجليل عمالو وعثمان مداحي: تتشابه دراستي وهذه الدراسة في أن كلا الدراستين تقع ضمن مجال الاقتصاد المالي والسياسات العامة، وتتناولان قضية الإصلاح الموازناتي وكلاهما يركز على التجربة الجزائرية، ويحاول فهم كيف يمكن للإصلاحات الموازناتية أن تساهم في تحسين إدارة المال العام، أما من جهة الاختلافات فيمكن تلخيصها في اختلاف الفترة الزمنية المدروسة وفي المحاور الرئيسي للدراسة كون أن هذه الدراسة تركز على ترشيد الانفاق العام فقط أما دراستي فتشمل الاستدامة المالية العمومية ككل.
- دراسة قرينعي زليخة: تتشابه دراستي وهذه الدراسة في أن كلا الدراستين تركز على التجربة الجزائرية من حيث تحديث النظام المالي والموازناتي (الإصلاح الموازناتي) وكلاهما تتبعان منهجاً تحليلياً مع التركيز على النصوص التشريعية، كما يشتركان في الهدف العام ألا وهو السعي إلى تحسين إدارة المال العام، أما من جهة الاختلافات فتكمن في الفترة الزمنية للدراسة (دراستي الحالية أحدث من هذه الدراسة)، بالإضافة إلى أن دراستي تقيم نجاعة الإصلاحات الموازناتية عن طريق حساب المؤشرات الرئيسية للاستدامة المالية العمومية عكس الدراسة السابقة يركز على ارشاد الانفاق العام فقط.
- دراسة بن موسى حسان وجبارة مراد: كلا الدراستين تركزان على التجربة الجزائرية من حيث تحديث النظام المالي والموازناتي ويشتركان في نفس الهدف العام كباقي الدراسات السابقة، أما من جهة الاختلافات فإن الدراسة السابقة تركز على القانون العضوي 18 – 15 (أي الجانب التشريعي أكثر من الجانب الاقتصادي المالي)، كما يكمن الاختلاف في الفترة الزمنية المدروسة.

- دراسة سرياح خالد وبن عتوب بن علي: تتشابه الدراستان في كونهما تناقشان القانون العضوي 18-15 لاعتباره اطارا تشريعيا رئيسيا لإصلاح النظام الموازني في الجزائر، كما يتشاركان في المجال العام والعام الرئيسي ألا وهما مجال الاقتصاد المالي وبالأخص الإصلاحات الموازنية، وكلاهما يبحث في كيفية تحسين إدارة الإيرادات والنفقات العامة من خلال الإصلاحات، أما من جهة أوجه الاختلاف فكل الدراسات تختلف دراسي عنها بالفترة الزمنية المدروسة بالإضافة إلى كون الدراسة السابقة تتبع منهجية تحليلية وتفسيرية للنصوص التشريعية بينما دراسي الحالية تعتمد أسلوب تحليلي كمي عن طريق حساب المؤشرات الرئيسية للاستدامة المالية العمومية التي لم يتم التطرق لها في الدراسة السابقة.
- دراسة زروق بن عزوز وزروق محمد وسي محمد عبد الوهاب: كلا الدراستين تركزان على نفس المجال العام ألا وهو الاقتصاد المالي، وكلاهما يركزان على التجربة الجزائرية من حيث إدخال إصلاحات على نظام إدارة المال العام بالإضافة إلى أن كلاهما يشير إلى أهمية اعتماد فلسفة التسيير المتمحور حول النتائج كركيزة للإصلاح الميزانياتي الجديد، أما فيما يخص الاختلافات التي تكمن بينهما أول اختلاف يتمثل في الفترة الزمنية المدروسة في الدراسة بحيث دراسي أحدث ففي الدراسة السابقة تم الإشارة إلى أن الإصلاح الموازني مزال حديثا ولا يمكن الحكم عليه ولكن في دراسي الحالية تم حساب مجموعة من المؤشرات الرئيسية للاستدامة المالية العمومية لمعرفة مدى تأثير هذا الإصلاح على اقتصاد البلد.
- دراسة ركاب عبد الكريم ومعط الله محمد: تتشابه هذه الدراسة مع دراسي الحالية في كونهما يركزان على نفس المجال العام والذي يعتبر نفس المجال الذي تدرسه باقي الدراسات السابقة وهو مجال الاقتصاد المالي، كما أن كلاهما يركزان على التجربة الجزائرية حيث يعملان على محاولة فهم كيف يمكن للإصلاحات الموازنية أن تحسن إدارة المال العام، أما بخصوص أوجه الاختلافات بين الدراستين هو أن الدراسة السابقة هدفها كان التركيز على آليات وخصائص تطبيق الإصلاح الموازني بينما دراسي الحالية هدفها معرفة تأثير الإصلاح الموازني على استدامة المالية العمومية في الجزائر عن طريق حساب بعض مؤشرات استدامة المالية العمومية في الفترة (2010-2025).
- دراسة كنيذة زليخة: تتشابه كلتا الدراستين في كونهما يدرسان استدامة المالية العمومية في الجزائر خلال فترتين زمنيتين متقاربتين حيث أن الدراسة السابقة شملت الفترة (2010-2020) ودراسي الحالية شملت الفترة (2010-2025)، بالإضافة إلى أنهما يتشاركان في الاطار والمحور العام مثل باقي الدراسات السابقة، أما حول الاختلافات فرغم تقارب المدة الزمنية المدروسة إلا أن دراسي الحالية أحدث وتخدم العنوان الخاص بها كما أنه رغم كون الدراستين تدرسان استدامة المالية العمومية إلا أنه لأسباب وأهداف مختلفة فدراسي مثلا نقوم بدراستها لمعرفة أثر الإصلاحات الموازنية عليها أما الدراسة السابقة فهي لمعرفة أثر الصدمات النفطية المتتالية عليها.
- دراسة بوعيشاوي مراد وغزالي عماد، "تصميم واعداد الاطار الميزانياتي متوسط المدى كآلية لتحقيق استدامة المالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين

المالية": تتشابه كلا الدراستين في كونهما يبحثان عن كيفية استخدام أدوات الإصلاح الموازناتي لتعزيز الاستدامة المالية العمومية، كما أنهما كلاهما يتشاركان في مجال الدراسة ألا وهو مجال الاقتصاد المالي ويتشاركان في أنهما يركزان على التجربة الجزائرية لمحاولة فهم كيف يمكن للإصلاحات أن تساهم في الاستقرار المالي، أما بخصوص الاختلافات بينهما فأول اختلاف يعتبر الفترة الزمنية المدروسة، كما أن الدراسة السابقة تقدم تحليل قانوني حول آليات الاطار المتوسط المدى بينما دراستي تقدم دراسة تحليلية كمية متكاملة حول استدامة المالية العمومية في الجزائر إثر الإصلاح الموازناتي.

- **دراسة عصماني مختار وصادق هادي:** كلا الدراستين تتناولان موضوع اقتصادي ومالي مهم يرتبط بقدرة الدولة على إدارة عجزها ومديونيتها على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن الجزائر هي الاقتصاد المركزي لكلا الدراستين كما أنه كلاهما تشيران إلى أهمية الاعتماد على النفط في ضعف الاستدامة المالية العمومية، أما فيما يخص أوجه الاختلاف فتتمثل في الفترة الزمنية التي تم فيها دراسة الاستدامة المالية العمومية ودراستي الحالية أحدث من الدراسة السابقة وفي هدف الدراسة حيث أن الدراسة السابقة هدفها تقييم استدامة المالية العمومية في الجزائر بينما دراستي تدرس أثر الإصلاح الموازناتي على استدامة المالية العمومية في الجزائر.

- **دراسة مصطفى شبرة المحمد:** تتشابه الدراستان في كونهما كلاهما تركزان على إصلاح النظام الموازناتي باعتباره عاملاً مهماً لتحسين الأداء المالي للدولة وكلاهما تركزان على السياق الجزائري، بالإضافة إلى أن كلاهما يتبعان منهج تحليلي، أما الاختلافات فتتمثل أولاً في الفترة الزمنية المختلفة والتي تعتبر دراستي أحدث دراسة في هذا السياق بالإضافة إلى كون دراستي تدرس تأثير الإصلاح الموازناتي على استدامة المالية العمومية في الجزائر ككل وليس ترشيد الانفاق العام فقط.

- **دراسة أمين صابة:** تتشابه مع دراستي الحالية في موضوع الإصلاح الموازناتي باعتباره أداة لتحسين إدارة الموارد المالية، والتركيز على السياق الجزائري، واستخدام منهجية تحليلية تطبيقية.. إلا أن الاختلاف يكمن في هدف الدراسة ونطاقها، حيث ركزت دراسة صابة على تحسين الأداء المؤسسي داخل قطاع التعليم العالي من خلال الشفافية والحوكمة، بينما تركز دراستي على تحقيق استدامة المالية العامة على المستوى الكلي للدولة، باستخدام منهجية تحليلية كمية تستند إلى مؤشرات اقتصادية وإحصائية شاملة، وتغطي فترة زمنية أوسع تمتد من 2010 إلى 2025.

- **دراسة عيساني العارم وبوسكي حليمة:** تتشارك مع دراستي الحالية في الاهتمام بموضوع استدامة المالية العامة في الجزائر، والاعتماد على منهجية تحليلية كمية باستخدام أدوات إحصائية قياسية لدراسة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية. كما تتشابه الدراستان في تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بالاعتماد على النفط كعامل رئيسي في ضعف الاستدامة المالية. إلا أن الاختلاف يكمن في التركيز البحثي والهدف العام لكل دراسة، حيث ركزت دراسة عيساني وبوسكي على استدامة الدين العام تحديداً، بينما تركز دراستي على الإصلاح الموازناتي باعتباره أداة فعالة لتعزيز استدامة

المالية العامة على نطاق أوسع، بما يتضمن الدين والإنفاق والإيرادات. كما تغطي دراستي فترة زمنية أطول وأحدث تمتد إلى سنة 2025، مما يسمح بتحليل أثر السياسات الموازناتية الحديثة والتطورات الاقتصادية الأخيرة على الاستدامة المالية.

● **دراسة عبد الوافي بولويز، سليم قط وصالح السعيد:** تتشارك هذه الدراسة مع دراستي الحالية في الاهتمام بموضوع استدامة المالية العامة في الجزائر، والسعي إلى تحليل السبل الكفيلة بتحقيق هذا النوع من الاستدامة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري. كما تشترك الدراستان في استخدام منهجية مختلطة (تحليلية كمية ونوعية) لفهم تأثير أدوات السياسة المالية على المؤشرات الكلية للاستدامة. إلا أن الاختلاف يكمن في المحور البحثي والهدف العام، حيث ركزت دراسة بولويز وآخرين على التمويل غير التقليدي (مثل إصدار سندات الخزنة) باعتباره أداة محتملة لدعم الاستدامة المالية، بينما تركز دراستي على الإصلاح الموازناتي كميكانيزم رئيسي لتحقيق هذه الاستدامة، من خلال إعادة هيكلة الإنفاق والإيرادات وتحسين إدارة الموارد المالية. كما تغطي دراستي فترة زمنية أطول وأحدث تمتد إلى سنة 2025، مما يسمح بتحليل أثر الإصلاحات الموازناتية في سياق متغير يتضمن صدمات اقتصادية حديثة مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا.

● **دراسة مسعي محمد:** تتشابه هذه الدراسة مع دراستي الحالية في الاهتمام بموضوع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، والسعي إلى تحسين أداء المالية العامة من خلال تحديث آليات التسيير المالي وإعادة هيكلة السياسات الموازناتية. إلا أن الاختلاف يكمن في الهدف البحثي والمحور التحليلي، حيث ركزت دراسة مسعي على تحليل النظام القائم ومحتوى الإصلاح المستقبلي القائم على النتائج، مستندة إلى التجربة الفرنسية واستخلاص الدروس منها، بينما تركز دراستي على دور الإصلاح الموازناتي كأداة لتعزيز استدامة المالية العامة على المستوى الكلي، باستخدام منهجية تحليلية كمية تستند إلى مؤشرات اقتصادية وإحصائية شاملة. كما تغطي دراستي فترة زمنية أحدث وأوسع تمتد من 2010 إلى 2025، مما يسمح بتقييم أثر الإصلاحات في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة والسياسات المالية المتخذة بعد جائحة كورونا.

● **دراسة عبد العزيز بلواضح:** تتشارك هذه الدراسة مع دراستي الحالية في الاهتمام بموضوع استدامة المالية العامة في الجزائر، والسعي إلى تحليل العوامل المؤثرة فيها ضمن سياق اقتصادي يعاني من التبعية النفطية وضعف التنوع. كما تشترك الدراستان في استخدام منهجية تحليلية نظرية وتطبيقية لفهم تحديات الاستدامة المالية، وتوجيه التوصيات الهادفة إلى تحسين السياسات الاقتصادية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق كلتا الدراستين إلى أهمية تنوع مصادر الإيرادات وتحسين إدارة الإنفاق العام كسبل لتعزيز استقرار المالية العامة. إلا أن الاختلاف يكمن في المحور البحثي والمنهجية المتبعة، حيث ركزت دراسة بلواضح على إدارة المخاطر المالية وتحديداً فيما يتعلق بالدين والنفقات الحكومية، بينما تركز دراستي على الإصلاح الموازناتي باعتباره أداة رئيسية لتحقيق استدامة المالية العامة، وذلك عبر

تحليل كمي واقتصادي يستند إلى مؤشرات مالية وإحصائية شاملة. كما تغطي دراستي فترة زمنية أوسع وأحدث تمتد إلى سنة 2025، مما يسمح بتحليل أثر السياسات الموازناتية الحديثة في مواجهة المخاطر الاقتصادية المتزايدة.

● **دراسة عمر حوري:** تتشارك هذه الدراسة مع دراستي الحالية في الاهتمام بموضوع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، والسعي إلى تحسين كفاءة إدارة المالية العامة من خلال تحديث آليات التخطيط والتنفيذ والرقابة الموازناتية. كما تشترك الدراستان في استخدام منهجية تحليلية نظرية وتطبيقية. إلا أن الاختلاف يكمن في الهدف البحثي والتركيز التحليلي، حيث ركزت دراسة حوري على واقع الإصلاح الميزانياتي والتجارب الدولية واستخلاص الآفاق المستقبلية، بينما تركز دراستي على دور الإصلاح الموازناتي كأداة محورية لتحقيق استدامة المالية العامة على المستوى الكلي، باستخدام منهجية تحليلية كمية تعتمد على مؤشرات اقتصادية وإحصائية شاملة. كما تغطي دراستي فترة زمنية أحدث وأوسع تمتد من 2010 إلى 2025، مما يسمح بتحليل أثر السياسات الموازناتية الحديثة في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخيرة مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا.

● **دراسة AHMED SADOUDI:** تتشابه هذه الدراسة مع دراستي الحالية في الاهتمام بموضوع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، والسعي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق استدامة المالية العامة من خلال تحديث آليات التسيير المالي. كما تشترك الدراستان في استخدام منهجية تحليلية ووصفية للبيانات الرسمية، وتوجيه التوصيات المتعلقة بضرورة تنوع مصادر الإيرادات. إلا أن الاختلاف يكمن في المحور البحثي والمنهجية المتبعة، حيث ركزت دراسة سعدودي على تحليل العناصر الرئيسية للإصلاح المالي ومدى تحقيقها للأهداف الوصفية، بينما تركز دراستي على دور الإصلاح الموازناتي باعتباره أداة محورية لتحقيق استدامة المالية العامة على المستوى الكلي، باستخدام منهجية تحليلية كمية تستند إلى مؤشرات اقتصادية وإحصائية شاملة. كما تغطي دراستي فترة زمنية أوسع وأحدث تمتد من 2010 إلى 2025، مما يسمح بتقييم أثر السياسات الموازناتية في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة والتطورات المالية الأخيرة.

● **دراسة HADDADOU OURIDA BENTALEB:** تتشابه هذه الدراسة مع دراستي الحالية في الاهتمام بموضوع الإصلاح المالي وتحسين استخدام الموارد العمومية في الجزائر، والسعي إلى تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحقيق استدامة المالية العامة. كما تشترك الدراستان في استخدام منهجية وصفية تحليلية تعتمد على البيانات الرسمية وتقييم السياسات المالية القائمة، وتوجيه توصيات مماثلة تتعلق بضرورة تنوع مصادر الإيرادات. إلا أن الاختلاف يكمن في الهدف البحثي والمنهجية المتبعة، حيث ركزت دراسة بن طالب على تحليل آليات الرقابة على استخدام الأموال العمومية ومدى توافقها مع مبادئ التسيير الحديث، بينما تركز دراستي على دور الإصلاح الموازناتي باعتباره أداة محورية لتحقيق استدامة المالية العامة على المستوى الكلي، باستخدام منهجية تحليلية كمية تستند إلى مؤشرات اقتصادية وإحصائية

شاملة. كما تغطي دراستي فترة زمنية أوسع وأحدث تمتد من 2010 إلى 2025، مما يسمح بتقييم أثر السياسات الموازناتية في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة والتطورات المالية الأخيرة.

2-2) الفجوة البحثية:

تزايد الأبحاث حول استدامة المالية العامة في الجزائر، لكن ما يزال هناك غياب لدراسات تربط بين الإصلاحات الموازناتية واستدامة المالية العامة بشكل كمي ومنهجي، وفي هذا العنصر سوف نرى الفجوة التي تحاول دراستي سدها:

الجدول رقم (01): الفجوة البحثية بين دراستي الحالية والدراسات السابقة.

الدراسات	الفجوة البحثية
- دراسة عبدالجليل عمالو وعثمان مداحي. - دراسة قريني زليخة. - دراسة مصطفى شبرة محمد. - دراسة BENTALEB HADDADOU OURIDA.	تتمثل في عدم التركيز الكمي والتحليلي على دور الإصلاح الموازناتي كأداة استراتيجية لتحقيق استدامة المالية العامة على المستوى الكلي، كما أن هذه الدراسات لم تتناول بشكل كافٍ أو منهجي قياس أثر هذه الإصلاحات على المؤشرات الكلية للاستدامة المالية (كالدين العام، العجز المالي) باستخدام أدوات إحصائية وكمية ضمن فترة زمنية حديثة وممتدة (2010-2025). ومن ثم، فإن دراستي الحالية تسهم في سد هذه الفجوة عبر تقديم تحليل اقتصادي مبني على نماذج قياسية لإظهار العلاقة التبادلية بين الإصلاحات الموازناتية واستدامة المالية العامة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الأخيرة والسياسات المالية المتخذة بعد جائحة كورونا.
- دراسة بن موسى حسان وجبارة مراد. - دراسة سرباح خالد وبن عتوب بن علي. - دراسة زروق بن عزوز، زروق محمد وسي محمد عبد الوهاب. - دراسة ركاب عبد الكريم ومعطالله محمد. - دراسة بوعيشاوي مراد وغزاري عماد. - دراسة مسعي محمد. - دراسة عمر حوري. - دراسة AHMED SADOUDI.	تتجلى الفجوة البحثية التي تسدها الدراسة الحالية في غياب دراسات تحليلية كمية شاملة تربط بين الإصلاحات الموازناتية وتحقيق استدامة المالية العامة في الجزائر من منظور اقتصادي قياسي. إذ ركزت الدراسات السابقة على الجوانب القانونية والإدارية للإصلاح الميزانياتي، خاصة في إطار القانون العضوي 15-18، دون التطرق بشكل كافٍ إلى قياس أثر هذه الإصلاحات على المؤشرات الكلية للاستدامة مثل الدين العام، العجز المالي، واستقرار الإيرادات، باستخدام أدوات إحصائية ونماذج اقتصادية مبنية على بيانات فعلية ضمن فترة زمنية حديثة (2010-2025). ومن ثم، تسهم الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة عبر تقديم تحليل اقتصادي دقيق يعزز الفهم الكمي لدور الإصلاح الموازناتي في تعزيز الاستدامة المالية في السياق الجزائري.

تتجلى الفجوة البحثية التي تستهدفها الدراسة الحالية في غياب تحليل كمي شامل يربط بين الإصلاحات الموازناتية وتحقيق استدامة المالية العامة على المستوى الكلي للدولة، خاصةً في ظل التحولات الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها الجزائر. إذ ركزت أطروحة أمين صابة (2020-2021)، على تقييم أثر الإصلاح الموازني على مستوى الأداء المؤسسي داخل قطاعات محددة باستخدام مناهج نوعية وميدانية، دون التطرق بشكل كافٍ إلى قياس هذا الأثر على المؤشرات الكلية للاستدامة المالية عبر نماذج إحصائية واقتصادية ضمن فترة زمنية حديثة وممتدة (2010-2025). ومن ثم، تسهم الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة عبر تقديم تحليل اقتصادي دقيق يعزز الفهم الكمي لدور الإصلاح الموازناتي في تعزيز الاستدامة المالية في السياق الجزائري.	دراسة أمين صابة.
تتجلى الفجوة البحثية التي تستهدفها دراستك الحالية في غياب تحليل مركزي وكمي يربط بين "الإصلاحات الموازناتية" وتحقيق "استدامة المالية العامة في الجزائر"، خاصةً في سياق الاعتماد الكبير على النفط والصدمات الاقتصادية المتكررة. إذ ركزت هذه الدراسات السابقة على قياس واستعراض مؤشرات الاستدامة المالية (كالدين والعجز والإيرادات غير النفطية) وتحليل تأثير الصدمات الخارجية أو أدوات التمويل البديلة، دون التركيز على دور الإصلاحات الموازناتية كآلية استراتيجية لتحسين هذه المؤشرات. ومن ثم، تسهم دراستي الحالية في سد هذه الفجوة عبر تقديم تحليل اقتصادي كمي شامل يُبرز أثر الإصلاحات الموازناتية على استدامة المالية العامة خلال فترة زمنية حديثة وممتدة (2010-2025)، باستخدام نماذج إحصائية دقيقة تندرج ضمن السياق الاقتصادي الجزائري المتأثر بالتحولات المالية والسياسية الأخيرة.	دراسة كنيذة زليخة. دراسة عصماني مختار وصادق هادي. دراسة عيساني العارم وبوسيكي حليمة. دراسة عبد الوافي بولويز، سليم قط وصالح السعيد. دراسة عبد العزيز بلواضح.

المصدر: من اعداد الطالبة.

يمكن بلورة الفجوات المذكورة في الجدول أعلاه في فجوة بحثية في غياب تحليل اقتصادي كمي شامل يربط بين الإصلاحات الموازناتية وتحقيق استدامة المالية العمومية على المستوى الكلي في الجزائر، خاصةً في ظل الاعتماد التاريخي على الموارد النفطية والتقلبات الاقتصادية والمالية التي شهدها البلد خلال العقد الأخير. إذ اقتصر أغلب الدراسات السابقة على الجوانب القانونية للإصلاح الموازناتي دون تقديم تحليل إحصائي أو نمذجة اقتصادية دقيقة لقياس الأثر الكلي لهذه الإصلاحات على مؤشرات الاستدامة المالية مثل الدين العام

والعجز المالي والفجوة الضريبية. كما لم يتم بشكل كافٍ استخدام نماذج اقتصادية تحليلية تعتمد على بيانات فعلية ضمن فترة زمنية حديثة وممتدة (2010-2025)، ولا سيما مع مراعاة التغيرات الجديدة الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا والتحولت المالية التي أعقبتها والتي سبقتها مثل انخفاض أسعار النفط. ومن ثم تسهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة عبر تقديم تحليل اقتصادي كمي دقيق يُبرز دور الإصلاحات الموازناتية كأداة استراتيجية لتعزيز استدامة المالية العمومية في السياق الجزائري.

الطريقة والاجراءات

ثالثاً: الطريقة والاجراءات.

تمهيد:

بعد استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة التي أضاءت على أهمية الإصلاحات الميزانية ودورها المحوري في تحقيق استدامة المالية العمومية، يصبح من الضروري الانتقال إلى الجانب التطبيقي لدراسة هذا الموضوع بشكل عملي.

يهدف هذا العنصر إلى عرض منهجية الدراسة وأدواتها وحدودها ومصادر البيانات الإحصائية بالإضافة إلى عرض وتحليل البيانات المالية والإحصائية المتعلقة بالجزائر خلال الفترة (2010-2025)، وهي الفترة التي شهدت تحولات ميزانية كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط وتنفيذ إصلاحات موازناتية جديدة وهو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة التطبيقية لرؤية أثر هذه الإصلاحات على استدامة المالية العمومية في الجزائر.

أ. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كإطار عام، من خلال وصف وتحليل التطورات القانونية (الإصلاح الموازناتي في الجزائر) والمالية (مؤشرات الدين العام، العجز، الفجوة الضريبية).

وضمن هذا الإطار، وظفت الدراسة:

- منهجاً كمياً: لتحليل البيانات المالية (2010-2025) باستخدام مؤشرات كمية (مثل نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، الفجوة الضريبية، نسبة العجز)، كما استخدمت أدوات إحصائية وتحليلية (مثل الرسوم البيانية وحساب المؤشرات الأساسية) لتفسير العلاقة بين الإصلاحات الموازناتية وأبعاد الاستدامة المالية.

ب. مصادر جمع البيانات:

- (1) مصادر رسمية: تقارير بنك الجزائر، صندوق النقد العربي، الديوان الوطني للإحصاء، الجرائد الرسمية، المديرية العامة للخزينة.
- (2) مصادر ثانوية: دراسات سابقة، تقارير دولية، أطروحات علمية.

III. عينة وحدود الدراسة:

في هذا العنصر سوف نوضح عينة الدراسة التي سوف يتم الاحاطة بها في موضوعنا وكذلك حدود الدراسة الزمنية والجغرافية والموضوعية والقطاعية.

(1) الفترة الزمنية:

ونقصد بها فترة الدراسة التي تم تناولها في الجزء التطبيقي:

أ) الفترة محل الدراسة: 2010-2025 (هذه الفترة تغطي التطورات الحاصلة قبل (انخفاض أسعار النفط)، وأثناء وبعد الإصلاحات الموازناتية).

ب) السبب: اختيار هذه الفترة يتيح تحليل تأثير الصدمات الاقتصادية (مثل انخفاض أسعار النفط عام 2014، التطرق لسياسة التمويل الغير تقليدي عام 2017، أزمة جائحة كوفيد-19 سنتي 2019 و2020 والتي امتدت آثارها لسنة 2022) والإصلاحات الموازناتية الحديثة.

(2) القطاعات المستهدفة:

التركيز على القطاعات الرئيسية التي تؤثر على المالية العمومية:

أ) القطاع النفطي: كمصدر رئيسي للإيرادات.

ب) القطاع غير النفطي: كمصدر محتمل للتنوع الاقتصادي.

ت) الإنفاق الحكومي: بما في ذلك النفقات الجارية والاستثمارية.

ث) الجباية العادية: لدراسة الفجوة الضريبية.

ج) الدين العام: لمعرفة تطور الدين العام في البلد.

(3) الحدود الجغرافية:

تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري مع امكانية التطرق لاقتصاديات دول أخرى كمجال للمقارنة.

(4) الحدود الموضوعية:

تركز على العلاقة بين الإصلاحات الميزانياتية واستدامة المالية العمومية، دون الدخول في تفاصيل السياسات الاقتصادية.

IV أدوات الدراسة:

في هذا العنصر سوف نذكر أهم الأدوات المستعملة للوصول إلى أهداف دراستنا:

(1) أدوات تحليل البيانات:

والتي تتمثل في مختلف البرامج التحليلية التي تم استخدامها أثناء حسابنا للمؤشرات المالية:

- برامج تحليل البيانات: EXEL والرسومات البيانية.

(2) نماذج تحليلية:

ونقصد بها المؤشرات المستعملة لقياس الاستدامة المالية في الجزائر:

- نموذج الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي: لقياس قدرة الدولة على إدارة ديونها.

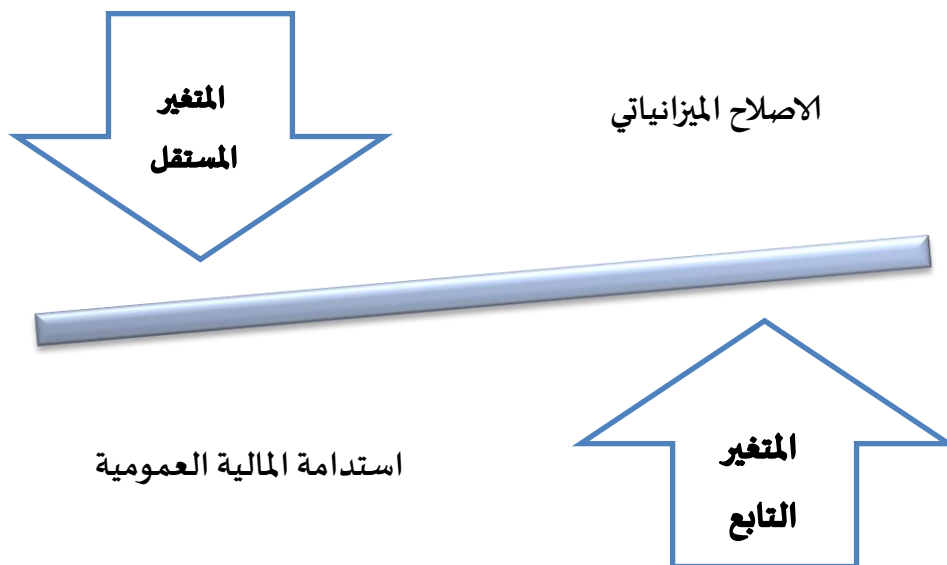
- نموذج الفجوة الضريبية: لقياس مدى قدرة الدولة على جمع الضرائب.

- نموذج العجز المالي: لتحليل العلاقة بين الإيرادات والنفقات.

V. نموذج الدراسة:

الشكل التالي يوضح نموذج الدراسة الذي يعرض المتغير المستقل والمتغير التابع :

الشكل (05): المتغير المستقل والمتغير التابع .



من اعداد الطالبة

VI. تعريفات اجرائية:

ويمكننا اعطاء تعاريف موجزة لمتغيرات الدراسة وبعض محتوياتها:

- (1) **الإصلاح الميزانياتي:** هو مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين إدارة المال العام وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. يركز الإصلاح الميزانياتي على تحديث آليات إعداد وإدارة الميزانية العامة للدولة.
- (2) **استدامة المالية العمومية:** هي القدرة على إدارة الموارد المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل، دون الإضرار بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.
- (3) **مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** هو نسبة حجم الدين العام الكلي للدولة إلى قيمة ناتجها المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة. يُستخدم هذا المؤشر لتقييم قدرة الدولة على تحمل ديونها وقياس مدى استدامة سياساتها المالية.
- (4) **الدين الداخلي:** هو المبلغ الإجمالي الذي تُقرضه الحكومة من مصادر داخلية، مثل البنوك المحلية والمؤسسات المالية والمواطنين، لتمويل عجز الموازنة أو تغطية احتياجاتها المالية. يُعتبر الدين الداخلي أداة لتوفير السيولة للدولة دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
- (5) **الدين الخارجي:** هو المبلغ الإجمالي الذي تُقرضه الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية للدولة من مصادر خارجية، مثل البنوك الدولية، المنظمات المالية العالمية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، أو الحكومات الأجنبية. يُستخدم هذا الدين عادةً لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة أو لتغطية العجز في الميزان التجاري.
- (6) **الناتج المحلي الإجمالي (GDP%):** هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة. يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً رئيسياً لقياس حجم الاقتصاد ومستوى نشاطه.
- (7) **الفجوة الضريبية:** هي الفرق بين الضرائب التي يجب على الدولة جمعها بناءً على القوانين والتشريعات المعمول بها، والضرائب الفعلية التي نجحت في جمعها.
- (8) **النفقات العامة:** هي المبالغ المالية التي تُنفقها الدولة من خلال ميزانيتها لتوفير السلع والخدمات العامة، وتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. تشمل النفقات العامة النفقات الجارية (مثل أجور الموظفين، الدعم، الفوائد)، والنفقات الاستثمارية (مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة).

(9) الجباية العادية: هي مجموعة الإيرادات العامة التي تُجمع بشكل دوري ومنتظم من قبل الدولة، وتُعتبر مصدرًا مستدامًا للتمويل. تشمل الجباية العادية principalmente الضرائب (مثل ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة) والرسوم الجمركية والإيرادات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية للدولة (كالإيرادات النفطية أو غيرها من الموارد الطبيعية).

(10) العجز الموازني: هو الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة واحدة). يحدث العجز عندما تتجاوز النفقات الإيرادات، مما يضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية هذا الفارق.

(11) نفقات التسيير: هي الجزء من النفقات العامة التي تُخصص لتغطية احتياجات المؤسسات والخدمات اليومية لضمان استمرار عملها وتقديم خدماتها. تشمل نفقات التسيير أجور الموظفين، الإيجارات، الفواتير (مثل الكهرباء والماء)، الصيانة، والإمدادات المكتبية وغيرها من الالتزامات التشغيلية.

(12) الإيرادات الغير جبائية: هي الأموال التي تجمعها الدولة من مصادر لا تتعلق بالضرائب أو الجباية العادية.

(13) الإيرادات العامة: هي المجموع الكلي للموارد المالية التي تجمعها الدولة من مختلف المصادر لتمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تشمل الإيرادات العامة الإيرادات الجبائية (مثل الضرائب والرسوم الجمركية) والإيرادات غير الجبائية (كعائدات الموارد الطبيعية، والاستثمارات، والغرامات).

VII. خطوات الدراسة التطبيقية:

(1) عرض وتحليل البيانات: والذي قمنا فيه بتحليل مؤشرات الاستدامة المالية العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010-2025) مع الامتداد للفترة (2026-2027) بالاعتماد على توقعات الجريدة الرسمية وهذه ما قمنا في هذا العنصر:

- تحليل تطور الدين العام (داخلي وخارجي) ومؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- تحليل مؤشر الفجوة الضريبية.

- تحليل مؤشر العجز الموازني.

- تحليل تطور الإيرادات العامة والجبائية.

- ربط هذه المؤشرات بفترات الأزمات والإصلاحات الموازنانية.

(2) التطرق إلى تجارب دولية: وفي هذا العنصر تطرقنا إلى تجربة فرنسا وأستراليا في الإصلاح الموازناتي في سبيل الاستفادة منها في الجزائر واستخلاص الدروس الممكنة.

(3) اختبار الفرضيات: في هذا العنصر قمنا بربط الجزء التطبيقي بالفرضيات المطروحة في الاطار العام للدراسة واثبتنا صحتها والتي تتمثل في:

- اختبار فرضية كون الإصلاح الموازناتي يمثل تحولاً نوعياً.
- اختبار فرضية مساهمة الإصلاح جزئياً في تحسين مؤشرات الاستدامة.

نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة .

تمهيد:

سوف نسعى إلى تقديم تحليل دقيق وموضوعي لبيانات حقيقية تتعلق بالمالية العمومية في الجزائر، بهدف الإجابة على الأسئلة الأساسية حول فعالية الإصلاحات الميزانية في تحقيق استدامة مالية طويلة الأمد. ستكون هذه المرحلة التطبيقية أساساً لتقديم مقترحات عملية وحلول مستدامة تسهم في تحسين الأداء المالي للدولة.

1. عرض نتائج الدراسة.

تعد هذه المرحلة خطوة أساسية لتوفير فهم أعمق للبيانات المستخدمة في تحليل استدامة المالية العامة والإصلاحات الموازناتية في الجزائر. حيث يهدف هذا العنصر إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن التطورات المالية والموازناتية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2025 مع الاعتماد على محتوى التقارير السنوية لبنك الجزائر خاصة تقرير سنة 2023 بالإضافة إلى توقعات الجريدة الرسمية لسنة 2024 و2025.

1) تحليل استدامة المالية العمومية في الجزائر خلال (2010-2025):

تتعدد المقاربات والأساليب المستخدمة لقياس وتقييم الاستدامة المالية للدول، ومن أبرزها المقاربة المحاسبية والمقاربة القياسية .

- **المقاربة المحاسبية:** تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تُظهر مدى توافق الوضع المالي الحالي للدولة مع متطلبات الاستدامة في المستقبل. وتتمثل الفكرة الأساسية فيها في حساب الفجوة بين الوضع المالي الراهن والوضع الذي يحقق الاستدامة المالية على المدى الطويل. وكلما كانت هذه الفجوة أكبر، دل ذلك على بُعد الدولة عن تحقيق شرط الاستدامة.
- **المقاربة القياسية:** تركز على تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بإيرادات ونفقات الموازنة العامة عبر فترات زمنية مختلفة، وذلك لاختبار مدى التزام الدولة بقيد الموازنة على المدى الطويل، أي ما إذا كانت الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات والنفقات الرأسمالية دون اللجوء إلى الاقتراض بشكل غير مستدام.

من أجل تحليل الاستدامة المالية العمومية للجزائر في هذه الفترة نستعمل المقاربة المحاسبية والتي تقوم على أساس حساب مجموعة من المؤشرات ومنها ندرس تطور الدين العام بالإضافة إلى اختيار مؤشرات أخرى لحساب استدامة المالية العمومية المناسبة لتقييم الوضع، ومن أهم المؤشرات ما يلي:

1-1) مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP%):

من خلال هذا المؤشر نراقب أولا تطور الدين العام والدين الداخلي والخارجي خلال 15 سنة بداية بسنة 2010 إلى غاية سنة 2025 وننتهي بحساب نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مع تحليل النتائج كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور الدين العام للفترة (2010-2027).

(بملايير الدينار)

المؤشرات				السنوات	المؤشرات				السنوات
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الدين العام	الدين الخارجي	الدين الداخلي		نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الدين العام	الدين الخارجي	الدين الداخلي	
39,15	9042	457,0	8585,0	2019	12,64	1516,7	409,3	1107,4	2010
47,26	9879,1	455,7	9423,4	2020	10,62	1550,1	335,3	1214,8	2011
56,15	14129,8	426,2	13703,6	2021	9,87	1600,6	288,5	1312,1	2012
48,94	15676,2	416,5	15259,7	2022	8,66	1441,9	265,3	1176,6	2013
50,16	16348,1	427,7	15920,4	2023	9,09	1566,3	328,3	1238,0	2014
42,6	-	446,6	-	2024	16,55	2767,5	323,5	2444,0	2015
50,39	-	-	-	2025	25,21	4417,1	425,3	3991,8	2016
53,92	-	-	-	2026	33,10	6249,2	458,4	5790,8	2017
57,09	-	-	-	2027	39,49	8054,1	473,8	7580,3	2018

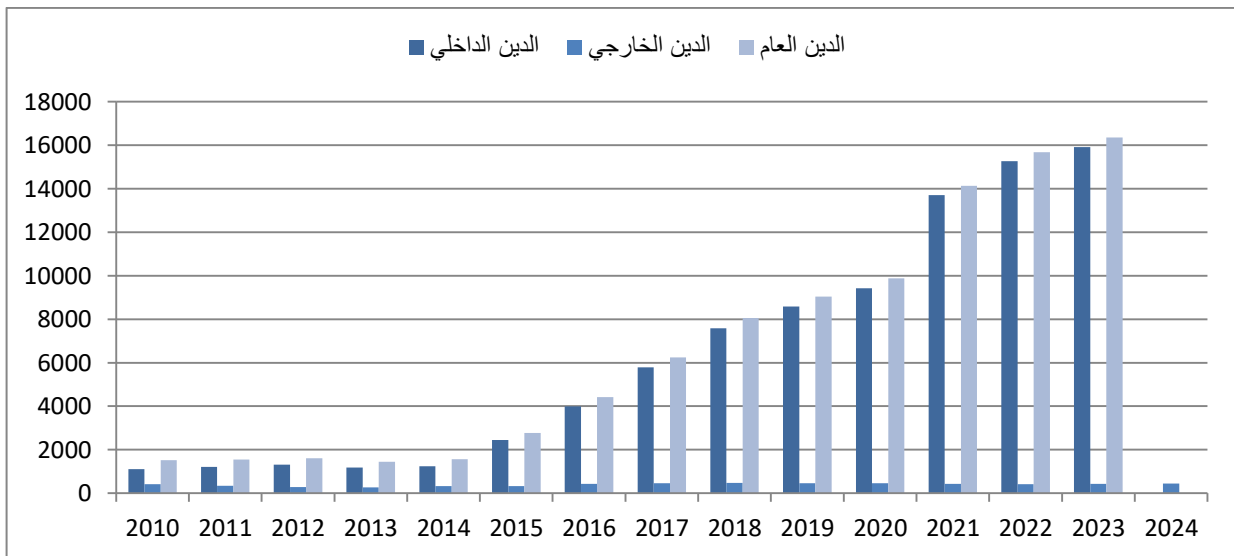
من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في تقارير بنك الجزائر (من سنة 2010 إلى سنة 2023).

يتضح لنا من الجدول رقم (02)، أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين (12,64%) سنة 2010 و (25,21%) سنة 2016 حيث أن هناك زيادة واضحة في نسبة الدين العام مع ارتفاع كبير خلال سنة 2015 و 2016 وهذا يعود للانكماش الحاد في العائدات النفطية مع نهاية سنة 2015، بالإضافة إلى استمرار الدولة في عملية تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك، أما بالنسبة للدين الداخلي يدل على زيادة المبالغ المقرضة من داخل الدولة وذلك لاعتماد الدولة بشكل متزايد على الاقتراض الداخلي لتغطية نفقاتها.

كما نلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بشكل متسارع انطلاقاً من سنة 2017 لتصل إلى (56,15%) سنة 2021 بالغة الذروة وهذا يعود لتطبيق الدولة لسياسة التمويل الغير تقليدي من أجل تمويل الخزينة العمومية لتغطية العجز الذي أصابها، ومستمرة بالتذبذب نهاية سنة 2023 بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة الانفاق على الصحة والدعم الاجتماعي وبالتالي زيادة حاجة الدولة إلى الاقتراض.

وفي 2024 حسب التوقعات فإن الدين الخارجي لهذه السنة سوف يصل إلى 446,6 مليون دولار بمعنى أنه سوف يتم تسجيل ارتفاع طفيف في الدين الخارجي ولكن ليس بالارتفاع الكبير مقارنة بالدين الداخلي. ولتوضيح أكثر لتغيرات الدين العام والداخلي والخارجي في الجزائر نحلل الشكل الموالي والذي تم إعداده انطلاقاً من محتويات الجدول السابق (الجدول رقم 02):

الشكل رقم (06): تطور الدين العام في الجزائر للفترة (2010 – 2024). (بملايير الدينارات)

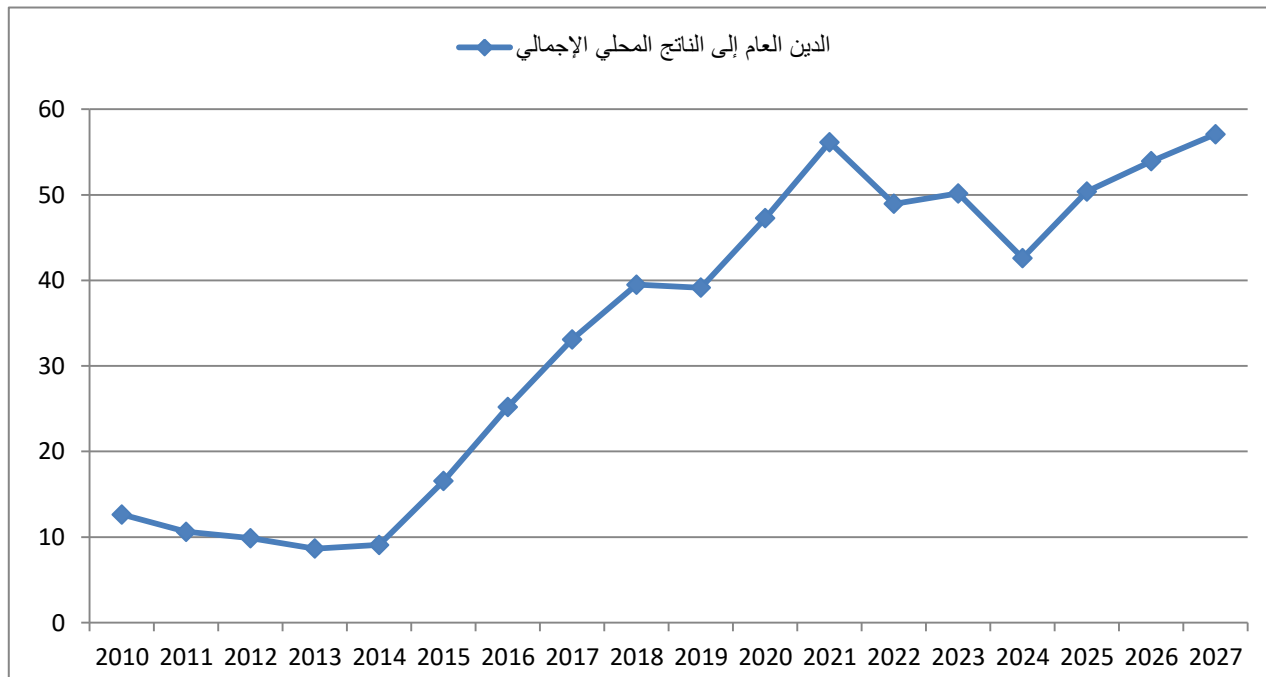


من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02).

الشكل رقم (06) يوضح تطور الدين العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2025) حيث نلاحظ أن، الدين العام بدأ بمستوى منخفض نسبياً في عام 2010 وظل مستقراً تقريباً حتى عام 2014 مع زيادة طفيفة جداً وهذا يعكس حالة اقتصادية جيدة نسبياً خلال الفترة حيث أن أسعار النفط مرتفعة وساهمت إيراداتها في تمويل النفقات الحكومية دون الحاجة إلى الاقتراض بشكل كبير.

وفي فترة 2015 إلى 2024، بدأ الدين والداخلي بالارتفاع بشكل ملحوظ والذي يؤدي إلى ارتفاع الدين العام بشكل حاد وهذا بسبب تطبيق الجزائر لسياسة التمويل الغير تقليدي والتي تتمثل في التمويل المباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بغية اصلاح العجز في الميزانية والذي عاد بشكل سلبي على اقتصاد البلد خاصة من حيث الديون الداخلية التي ارتفعت بشكل كبير جداً بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط وبالتالي اللجوء إلى الديون لتغطية النفقات ولكن الديون الداخلية بنسبة أكبر بكثير عن الديون الخارجية.

الشكل رقم (07): تطور الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

من الشكل رقم (07) نلاحظ أن في أول 5 سنوات كان الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً بشكل كبير ليبدأ بعدها بالارتفاع ثم يثبت سنتي 2017 و 2018 وبعدها يستمر بالتذبذب في باقي السنوات بين الارتفاع والانخفاض وقد يبلغ حسب التوقعات 42,6% لسنة 2024 و 50,39% لسنة 2025 و 53,92% لسنة 2026، (الجزائر- توقعات الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي)

بمعنى آخر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سوف يحقق تزايداً متسارعاً وملحوظاً في السنوات الثلاثة المقبلة.

2-1 مؤشّر الفجوة الضريبية:

يستعمل هذا المؤشر لتقييم الاستدامة المالية العمومية في البلد لتبيان مدى مساهمة الضريبة في تغطية نفقات الدولة، ويتم قياسها كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): الفجوة الضريبية في الجزائر (2010 – 2027).

السنوات	الناتج المحلي الخام	النفقات العامة	الجبائية العادية	النفقات العامة/ الناتج المحلي الخام	الجبائية العادية/ الناتج المحلي الخام	الفجوة الضريبية
2010	11991,6	4466,9	1298,0	0,37	0,10	0,27
2011	14588,5	5853,6	1527,1	0,40	0,10	0,30
2012	16209,6	7058,1	1908,6	0,43	0,11	0,32
2013	16647,9	6024,1	2031,0	0,36	0,12	0,24
2014	17228,6	6995,7	2091,5	0,40	0,12	0,28
2015	16712,7	7656,3	2354,6	0,45	0,14	0,31
2016	17514,6	7297,5	2482,2	0,41	0,14	0,27
2017	18876,2	7282,7	2630,0	0,38	0,13	0,25
2018	20393,5	7732,1	2711,8	0,37	0,13	0,24
2019	23090,1	7741,3	2843,5	0,33	0,12	0,21
2020	20902,1	6902,9	2625,2	0,33	0,12	0,21

0,19	0,10	0,29	2762,1	7436,1	25157,8	2021
0,22	0,09	0,31	2988,0	9935,7	32028,4	2022
0,25	0,10	0,35	3495,6	11721,5	32588,7	2023
0,31	0,11	0,42	4117,2	15275,3	35530,6	2024
0,34	0,10	0,44	4156,8	16794,6	37863,0	2025
0,32	0,11	0,43	4521,0	17948,6	40850,5	2026
0,30	0,11	0,41	4811,3	17387,5	41859,3	2027

من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- تقارير بنك الجزائر (من 2010 إلى 2023).
- توقعات الجرد الرسمية لسنة 2024 و2025. (انظر إلى الملحق رقم "01")

يوضح لنا الجدول رقم (03) أن، نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الخام مع بداية سنة 2010 بنسبة (0,37%) شهدت تزايدا إلى غاية سنة 2015 بنسبة (0,45%) وهو ما يعني ارتفاع حجم الانفاق العمومي في البلد والذي بطبيعة الحال يرجع إلى البرامج التنموية، وفي المقابل الجباية العادية شهدت نفس نمط الزيادة والذي يدل على هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات العامة (الاعتماد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز).

أما حول الفجوة الضريبية عرفت تذبذبا طيلة سنوات فترة الدراسة حيث من سنة 2016 بدأت النسبة بالانخفاض انطلاقا من (0,41%) إلى (0,19%) في سنة 2021، لتعود للارتفاع سنة 2022 وبعدها زادت وانخفضت بشكل متذبذب لغاية سنة 2027، وكذلك بالنسبة للجباية العادية التي اتبعت نفس نهج هذه الأخيرة في التراجع، بسبب تراجع أسعار النفط واتباع سياسة ترشيد النفقات العامة وبالتالي تراجع الجباية البترولية، وفي السنوات الأخيرة من 2022 إلى 2027 نلاحظ بداية في الارتفاع مجددا، مع العلم أن بيانات سنة 2024 و كلها 2027 عبارة عن توقعات أخذت من الجريدة الرسمية. (انظر إلى الملحق رقم "01")، أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فحسب تقرير بنك الجزائر سجلت هناك نسبة نمو قدرها 4,1% في سنة 2023، في ارتفاع مقارنة بـ 3,6% تم تسجيلها في سنة 2022، تؤكد هذه النسب تعافي

الاقتصاد الجزائري بعد فترة من الأزمة الصحية الحادة، مسجلاً نسبة نمو قياسية ما بين سنتي 2015 و2023.

وهذا ما سوف نلاحظه في الشكل الموالي:

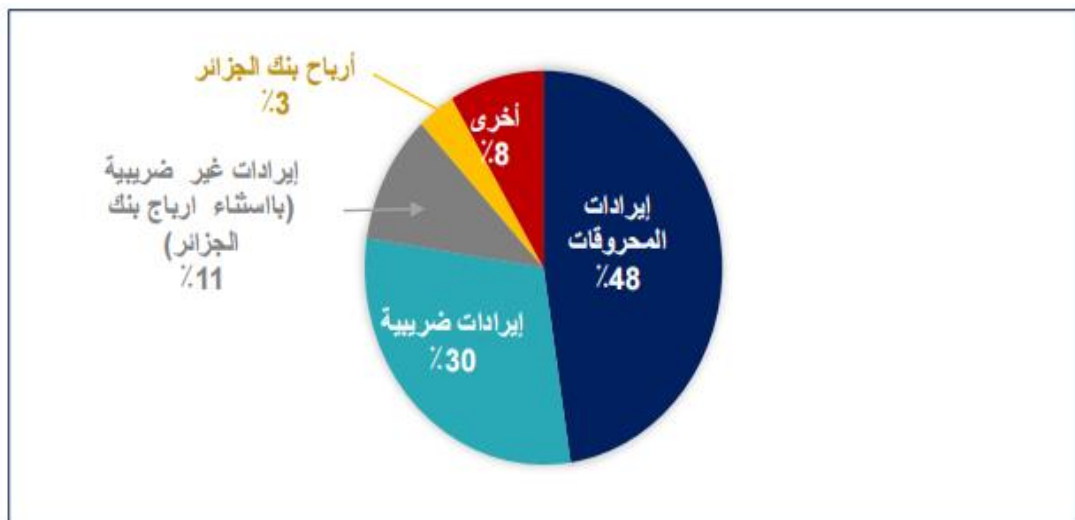
الشكل رقم (08): تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (2019-2023). (بملايير الدينار).



المصدر: تقرير بنك الجزائر.

لهم أكثر لمدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل نفقات الميزانية في الجزائر نحلل الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): هيكل إيرادات الميزانية في الجزائر لسنة 2023.



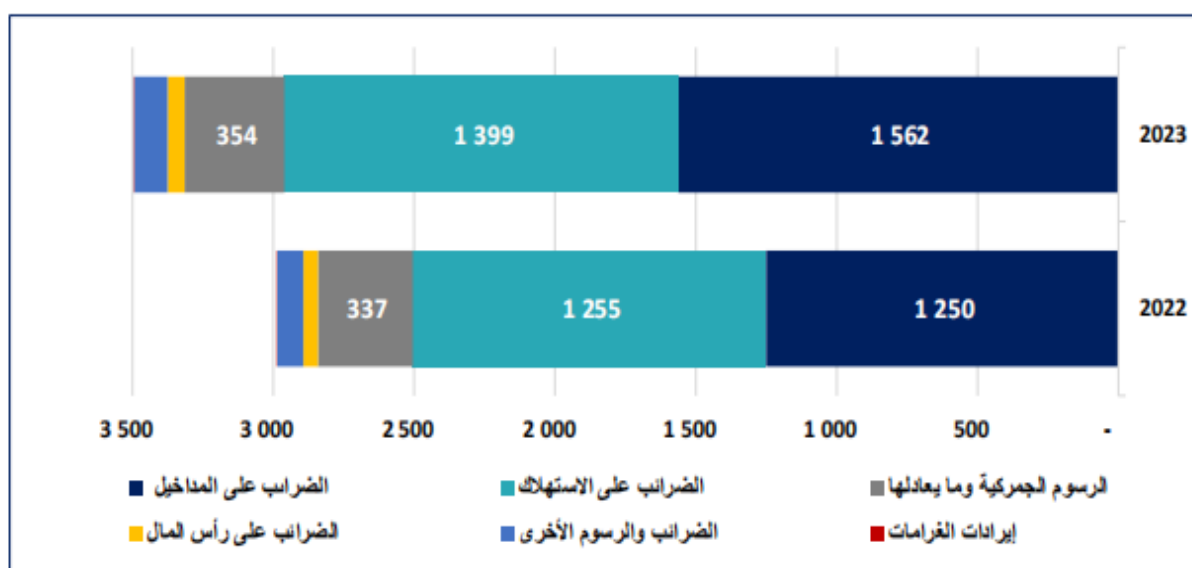
المصدر: تقرير بنك الجزائر سنة 2023.

تميز هيكل إيرادات الميزانية لسنة 2023 بهيمنة إيرادات المحروقات والإيرادات الضريبية، حيث ساهمت إيرادات المحروقات بنسبة 47,58% في تغطية النفقات الإجمالية في الميزانية لسنة 2023، كما ساهمت الإيرادات الضريبية بشكل كبير في المالية العامة حيث تغطي 29,82% من إجمالي نفقات الميزانية ولكن ليس بنفس حجم مساهمة الإيرادات النفطية والذي يدل على كون الجزائر بلد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز في تغطية نفقاتها وتشمل الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك، والحقوق الجمركية.

والشكل الموالي يوضح حجم الإيرادات الضريبية (المذكورة سابقاً) بأنواعها خلال سنة 2022 و2023:

الشكل رقم (10): مكونات الإيرادات الضريبية بمليارات الدينار (2022 – 2023).

(بملايير الدينار).



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023.

الشكل يظهر مكونات الإيرادات الضريبية في الجزائر لعامي 2023 و 2022 حيث يتم تقسيم الإيرادات إلى فئات رئيسية، هذه الفئات هي:

- **الضرائب على الدخل:** حيث سجلت زيادة طفيفة في هذه الإيرادات بين عامي 2022 و 2023 بقيمة حوالي 17 مليار دينار وتعتبر أقل القطاعات نمواً وهذا يشير إلى استقرار الدخل الفردي أو المؤسسي.

- الضرائب على الاستهلاك وما يعادلها: هناك زيادة واضحة في الإيرادات من هذا القطاع بين عامي 2022 و 2023 بقيمة حوالي 144 مليار دينار والتي تعتبر أعلى نسبة نمو بين القطاعات المختلفة وهذا قد يعود لارتفاع الأسعار أو زيادة الطلب على السلع.
- الضرائب الأخرى والرسوم الجمركية: سجلت زيادة كبيرة في الإيرادات على هذا القطاع بين عامي 2022 و 2023 قدرت بقيمة 312 مليار دولار والذي يمكن أن يعود لزيادة الرسوم الجمركية أو فرض ضرائب جديدة على بعض السلع.

3-1 مؤشر العجز الموازي:

يشير مؤشر العجز الموازي إلى الفجوة بين الإيرادات العامة (مثل الضرائب والرسوم) والنفقات العامة للحكومة خلال فترة زمنية محددة، عادةً سنة مالية. يتم استخدام هذا المؤشر كأداة لقياس الأداء المالي للدولة ومدى قدرتها على تمويل نفقاتها من إيراداتها الخاصة دون اللجوء إلى الاقتراض أو التمويل الخارجي، وهذا ما سنراه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): رصيد الموازنة سنة (2010-2027).

(بملايير الدينار).

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الخام	النفقات العامة	نفقات التسيير	الإيرادات العامة	الجباية العادية	رصيد الموازنة	رصيد الموازنة / الناتج المحلي الاجمالي
2010	11991,6	4466,9	2659,0	4392,9	1298,0	-74,0	-0,6
2011	14588,5	5853,6	3879,2	5790,1	1527,1	-63,5	-0,4
2012	16209,6	7058,1	4782,2	6339,3	1908,6	-718,8	-4,3
2013	16647,9	6024,1	4131,5	5957,3	2031,0	-66,6	-0,3
2014	17228,6	6995,7	4494,3	5738,5	2091,5	-1257,2	-7,2
2015	16712,7	7656,3	4617,0	5103,0	2354,6	-2553,3	-15,2
2016	17514,6	7297,5	4585,6	5110,1	2482,2	-2187,4	-12,4
2017	18876,2	7282,7	4677,2	6047,9	2630,0	-1234,8	-6,5

2018	20393,5	7732,1	4813,7	6826,9	2711,8	-905,2	-4,4
2019	23090,1	7741,3	4895,2	6601,6	2843,5	-1139,8	-4,9
2020	20902,1	6902,9	5009,3	5640,9	2625,2	-1261,9	-6,0
2021	25157,8	7436,1	5479,7	5957,5	2762,1	-838,5	-3,3
2022	32028,4	9935,7	7573,7	9524,1	2988,0	-411,5	-1,2
2023	32588,7	11721,5	9685	10718,1	3495,6	-1003,5	-3,0
2024	35530,6	15275,3	-	9105,3	4117,2	-6170,0	-17,3
2025	37863,0	16794,6	-	8523,1	4156,8	-8271,5	-21,8
2026	40850,5	17948,6	-	8882,8	4521,0	-9065,9	-22,1
2027	41859,3	17387,5	-	9036,5	4811,3	-8351,0	-19,9

من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- تقارير بنك الجزائر (من سنة 2010 إلى سنة 2023)
- توقعات الجريدة الرسمية لسنة 2024 و 2025. (انظر إلى الملحق رقم "01")

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن: العجز الموازي بدأ يزداد بوتيرة متسارعة بدءاً من عام 2014 لتصل قيمته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,2%، ويعود هذا العجز إلى تزايد النفقات العمومية بشكل كبير جداً والناتج بدوره عن انهيار أسعار النفط مما وضع البلد في موقف حازم لزيادة حجم النفقات العمومية من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وفي المقابل نلاحظ تراجع الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية لكون الجزائر تعتمد على إيرادات النفط والغاز بشكل كبير (الإيرادات النفطية).

ولكن مع وصول سنة 2017 بدأت نسبة العجز تنخفض بشكل طفيف لتعود للارتفاع في السنوات الأخيرة لتحديات متعددة منها تداعيات جائحة كوفيد-19 التي خلفت فوضى عارمة بالإضافة إلى ضعف التنوع الاقتصادي (الاعتماد على الإيرادات النفطية "النفط والغاز" رغم الجهود المبذولة في تنوع الاقتصاد).

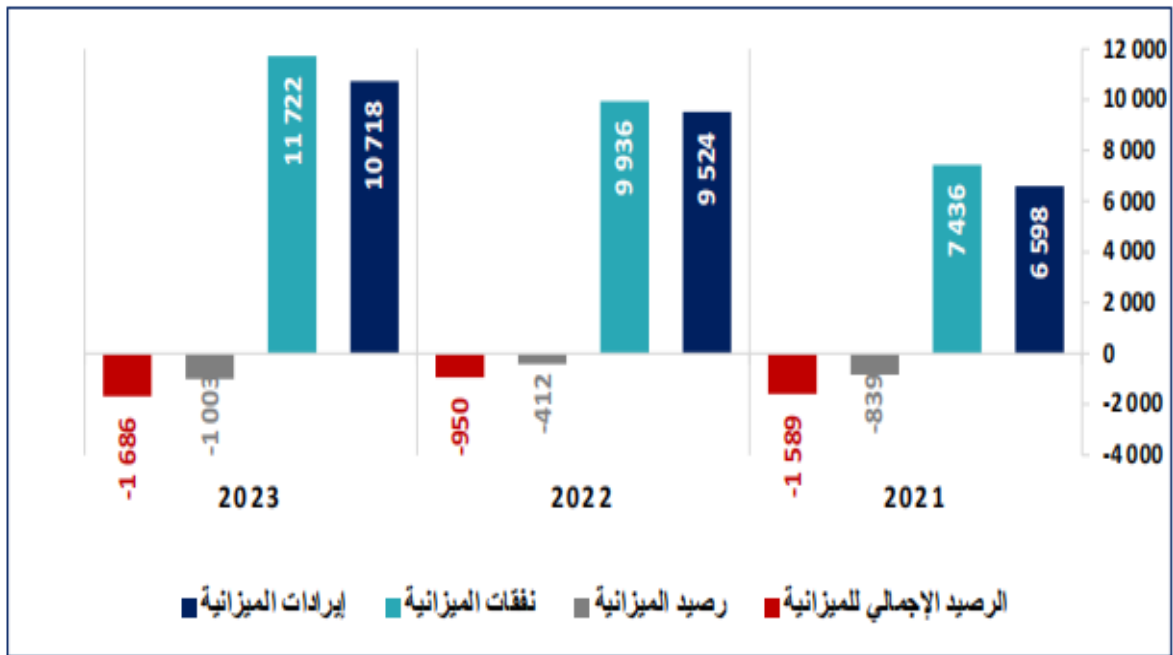
ومع بداية سنة 2023 بدأ رصيد الميزانية بتسجيل عجز أكبر بكثير من السنوات السابقة خاصة في سنة 2024 إلى 2027 حسب توقعات الجريدة الرسمية، حيث أصبح العجز كبيراً بشكل كبير جداً.

وحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023 تضاعف العجز المالي ليصل إلى 1003,48 مليار دينار في سنة 2023، مقارنة بعجز قدره 411,51 مليار دينار في سنة 2022 وبذلك ارتفعت نسبة العجز المالي، وهذا التدهور يعود إلى زيادة في نفقات الميزانية (17,97%) بوتيرة أسرع من زيادة إيرادات الميزانية (12,54%).

والشكل الموالي يبين بشكل أوضح نسبة المؤشرات الرئيسية للمالية العامة للجزائر بين 2021 و2023 والتي تتمثل في رصيد الميزانية، نفقات الميزانية وإيراداتها:

الشكل رقم (11): المؤشرات الرئيسية للمالية العامة للجزائر بين 2021 – 2023.

(بملايير الدينار).



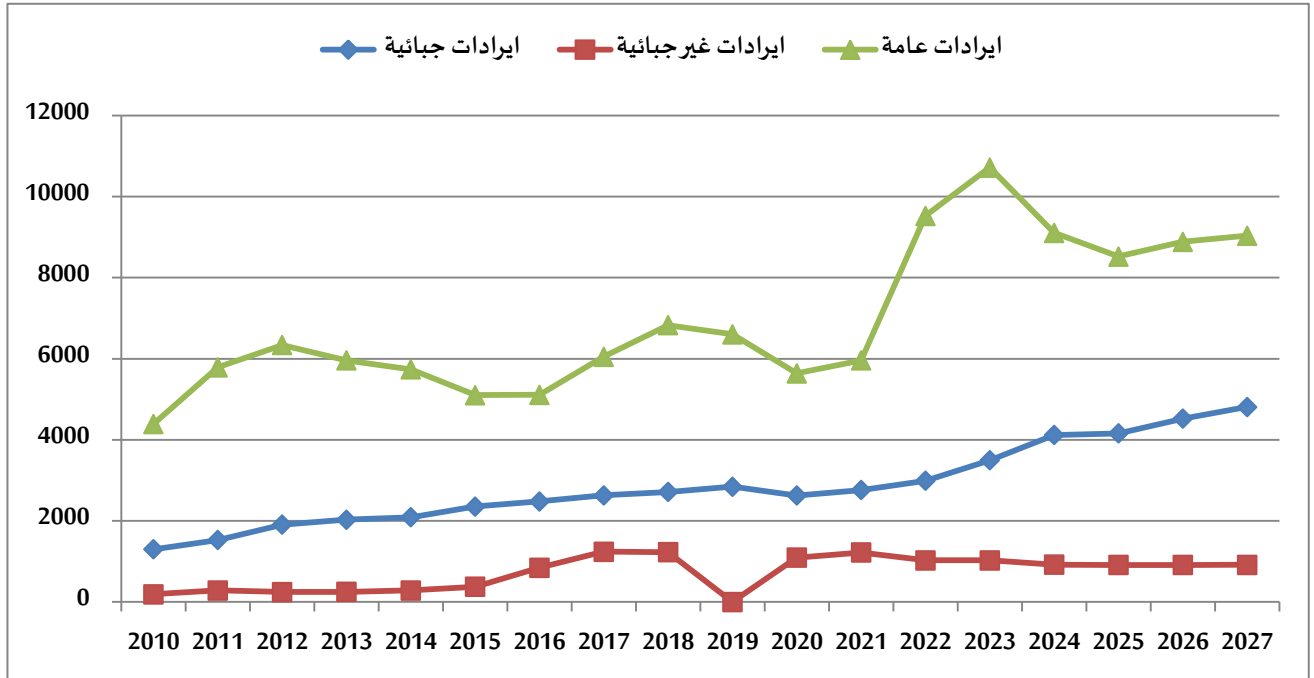
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2023.

الشكل رقم (10) يوضح نسب 3 مؤشرات رئيسية:

- خلال سنة 2021: كانت النفقات الحومية أعلى بكثير من الإيرادات، مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية بقيمة 839 مليار دينار جزائري والذي يمكن أن يعود بسبب انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط (لكون الجزائر تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات) وارتفاع النفقات لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل تداعيات جائحة كوفيد-19.
- خلال سنة 2022: استمرت الميزانية في تسجيل عجز، لكنه انخفض قليلا مقارنة بعام 2021 (من 839 مليار إلى 412 مليار دينار) وهذا الانتعاش يمكن أن يعود لارتفاع أسعار النفط ولكن مع الرغم من ارتفاع الإيرادات إلا أن النفقات زادت أيضا بشكل أكبر والذي أدى إلى استمرار العجز.
- خلال سنة 2023: شهدت الميزانية ارتفاعا كبيرا في العجز مقارنة بالسنوات السابقة رغم أن البلد سجل ارتفاعا كبيرا في الإيرادات لكن تبقى زيادة النفقات كبيرة أيضا تقريبا بنفس المستوى مما أدى إلى زيادة العجز في هذه السنة ليصل إلى 1003 مليار دينار جزائري.

لتوضيح تذبذبات إيرادات الدولة العامة والجبائية والغير جبائية نحلل الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور الإيرادات في الجزائر للفترة (2010 – 2027). (بملايير الدينار).



من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (04) وتقارير بنك الجزائر. وتوقعات الجريدة الرسمية لسنة 2024 و2025. (انظر إلى الملحق رقم

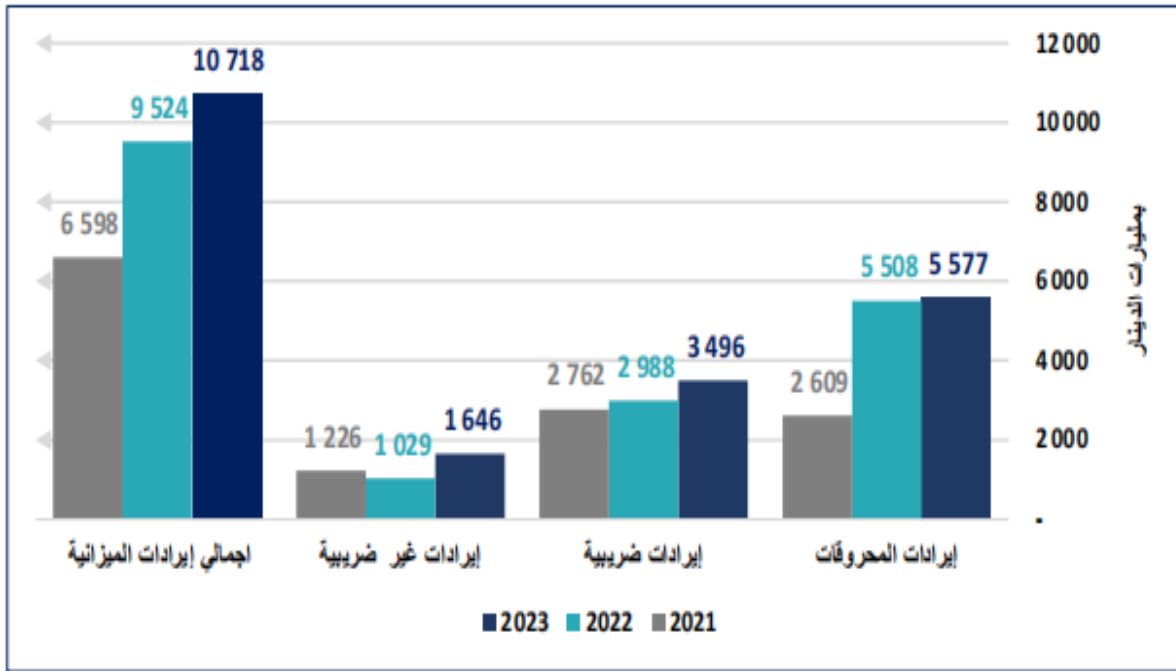
("01")

نلاحظ من الشكل (11) أن، الإيرادات الجبائية تعتبر أكثر استقراراً مقارنة بالإيرادات الغير جبائية وهذا يعني اعتماد الدولة على إيرادات النفط بشكل كبير، بالإضافة إلى أن الإيرادات الغير جبائية تشهد تذبذباً كبيراً مع ظهور تعافي في السنوات الأخيرة يعكس جهود الإصلاح الاقتصادي لكنه لا يزال يتطلب المزيد من التطوير لضمان استقرار الإيرادات العامة.

وللتعمق أكثر حول إيرادات الميزانية نحلل الشكل الموالي الذي أخذناه من التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023:

الشكل رقم (13): تطور إجمالي إيرادات الميزانية سنة (2021 – 2023).

(بملايير الدينار).



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2023.

الشكل يظهر تطور إجمالي إيرادات الميزانية العامة للفترة من سنة 2021 إلى سنة 2023، مع تفصيل الإيرادات حسب النوع:

- إجمالي إيرادات الميزانية: هناك زيادة واضحة في إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث خاصة بين عامي 2021 و 2022 كانت كبيرة مقارنة بالزيادة بين عامي 2022 و 2023 بقيمة 2,926 مليار دينار والذي يعكس استقراراً نسبياً في الاقتصاد أو تحسناً في بعض القطاعات.

- إيرادات ضريبية: شهدت ارتفاعاً كبيراً بين عامي 2021 و2022 حوالي 1,307 مليار دولار ولكنها خفضت قليلاً بين عامي 2022 و2023 وهذا الانخفاض قد يعود نتيجة ضغوط اقتصادية.

- إيرادات غير ضريبية: شهدت زيادة بين عامي 2021 و2022 حوالي 697 مليار دولار ولكنها انخفضت قليلاً بين عامي 2022 و2023 على نفس نهج الإيرادات الضريبية.

- إيرادات المحروقات: هذه الإيرادات شهدت انخفاضاً كبيراً بين عامي 2021 و2022 حوالي 887 مليار دولار لكنها عوضت هذا الانخفاض بقوة بين عامي 2022 و2023 حيث زادت بشكل كبير حوالي 2,968 مليار دينار، وهذه الأخيرة تعتبر مصدراً رئيسياً للدخل الحكومي، وتتأثر بشكل كبير بتغير أسعار النفط والغاز عالمياً.

(2) تحليل تجارب دولية في تحقيق الاستدامة المالية عبر الإصلاح الموازناتي وسبل الاستفادة منها في الجزائر:

سوف ندرس في هذا العنصر بعض تجارب الإصلاح الموازناتي ونستخرج منها سبلاً للاستفادة منها:

(1-2) تحليل تجربي فرنسا وأستراليا في تحقيق الاستدامة المالية عبر الإصلاح الموازناتي:

تواجه العديد من الدول تحديات مالية متزايدة، مما يجعل من الضروري اللجوء إلى إصلاحات موازناتية لتحقيق الاستدامة المالية. وتقدم التجارب الدولية دروساً قيّمة يمكن للجزائر الاستفادة منها ومن بين هذه التجارب نجد التجربة الفرنسية.

(أ) تحليل التجربة الفرنسية:

تعد التجربة الفرنسية في الإصلاح الموازناتي من أبرز التجارب في أوروبا، حيث أن فرنسا اتخذت سلسلة من الإجراءات المختلفة من دون احتساب الإصلاح الموازناتي من ضمنها منذ بداية القرن 11 لضبط الموازنة والحد من الدين العام، خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 وتأثيراتها على استقرار الاقتصاد الفرنسي، وفي هذا العنصر سوف نحلل التجربة الفرنسية في الإصلاح الموازناتي خصوصاً عن باقي الإصلاحات:

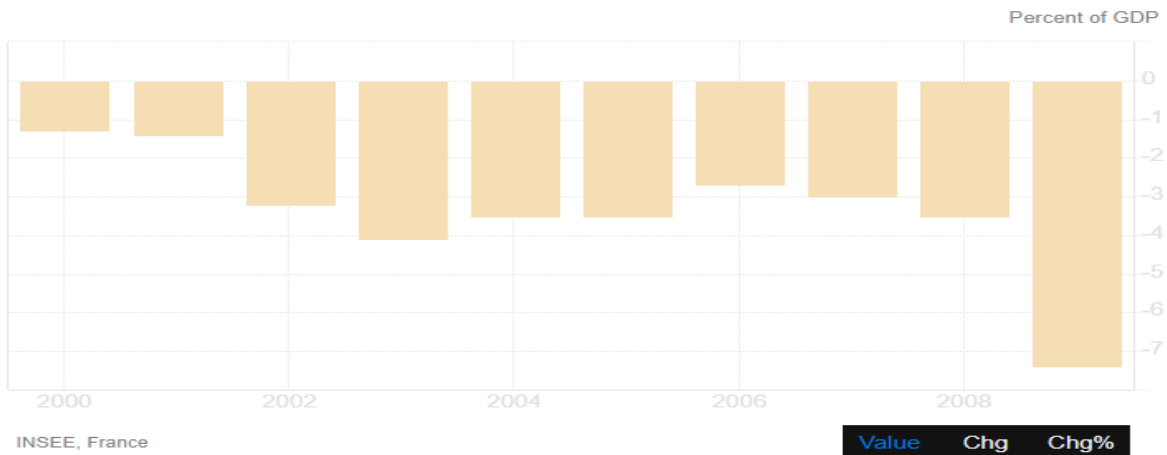
- أسباب الإصلاح: كان السبب الرئيسي للإصلاح هو أزمة تسيير المالية العمومية التي مرت بها فرنسا خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نتج عنها زيادة حجم الانفاق العمومي مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، والتي بسببها قامت الدولة بإصلاح الأمر 02/59

المتضمن للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، حيث تبنت القانون العضوي المسمى اختصاراً بـ LOLF سنة 2001 والذي تم تنفيذه في 2006، بالإضافة إلى هذا السبب هناك أسباب عديدة:

- مستويات العجز الموازي المرتفعة والتي تجاوزت الحدود المسموح بها ضمن قواعد الاتحاد الأوروبي، هذا السبب دفعها لتبني الإصلاح الموازني كوسيلة لتحسين العجز عن طريق خفض الانفاق وتحسين الإيرادات.
- بلغ الدين العام الفرنسي نسبة مرتفعة في العقد الماضي وهو مستوى يهدد الاستدامة المالية ويثقل كاهل الدولة بفوائد الديون، وبالتالي فرض الاتحاد الأوروبي ضغوطاً على فرنسا للالتزام بقواعد المالية المشتركة تحت طائلة فرض عقوبات.
- حاجة اقتصاد البلاد إلى الاستقرار.
- رغبة الدولة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- ركائز الإصلاح: يركز القانون LOLF على نقطتين أساسيتين هي:
 - تعزيز دور البرلمان في مجال الموازنة عبر تقوية سلطات المالية في مجال الرقابة والتقييم.
 - الانتقال من ثقافة الوسائل إلى ثقافة النتائج في التسيير المالي.
- تحليل الاستدامة المالية العمومية في فرنسا:

نقوم بتحليل مؤشري الاستدامة المالية وهما الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والعجز الموازي:

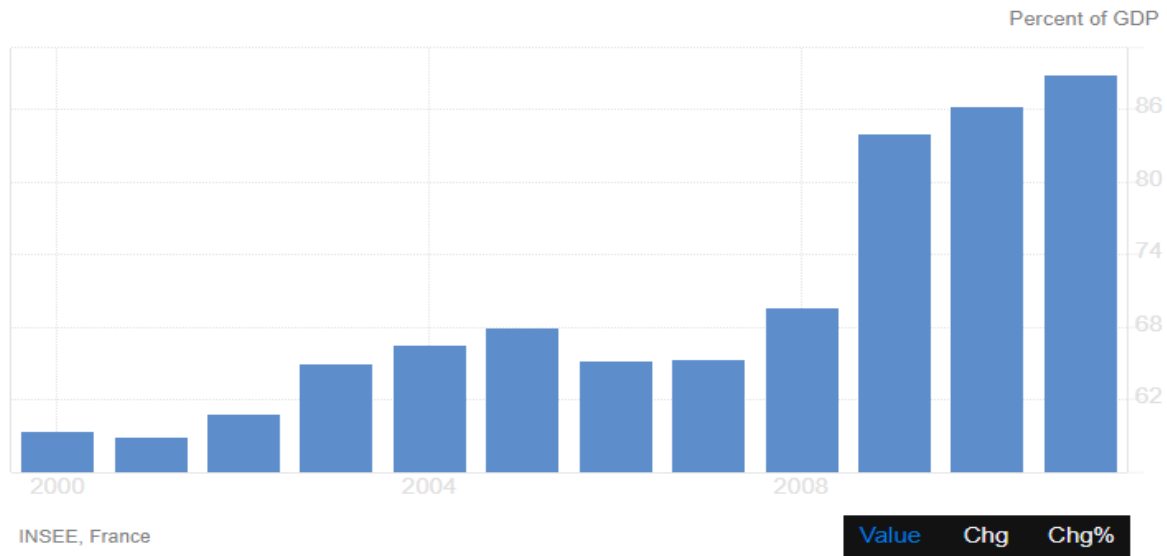
الشكل رقم (14): تطور رصيد الموازنة في فرنسا في الفترة (2000-2010).



مصدر الشكل (14): (فرنسا - الميزانيات الحكومية)

من الشكل رقم (14): نلاحظ التزايد الكبير للعجز في الدولة بداية من سنة 2001 إلى سنة 2003 ليكون حوالي 4,1%، ليعود للانخفاض سنّي 2006 و 2007 بسبب تطبيق الاجراءات الجديدة للقانون العضوي (LOLF) لحوالي 2,3%، ولكن عند سنة 2008 نلاحظ رجوع العجز للارتفاع بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على كل دول العالم.

الشكل رقم (15): تطور الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا خلال الفترة (2001-2011).



المصدر: (فرنسا- الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي)

المنحنى يظهر أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا شهدت زيادة مستمرة خلال الفترة (2001-2011)، مع ظهور انخفاض طفيف جدا بين سنّي 2006 و 2007 وفي سنة 2008 ظهر تسارع في الزيادة بعد الأزمة المالية العالمية.

من خلال الشكلين (14) و (15) نستنتج أن الإصلاح الموازني المطبق في عام 2006 لم يكن كافيا لاحتواء الدين العام ولكن ظهرت فعاليته في منحنى العجز الموازي بسبب انخفاض العجز في سنّي 2006 و 2007 وهذا دليل على كون أن إجراءات الإصلاح ساعدت في تحسين الوضعية الاقتصادية بشكل طفيف ولو لم تظهر الأزمة العالمية سنة 2008 لربما كانت لتحسن الوضعية بشكل أكبر لكلا الدين الام والعجز الموازي.

بمعنى آخر ساهم الإصلاح الميزانياتي في تحسين الحالة الاقتصادية لفرنسا وساعدها على تجنب تدهور أكبر ولكن لم يحدث انقلابا شاملا وكاملا.

ب) تحليل تجربة أستراليا:

بعدما مرت أستراليا بأزمة اقتصادية خانقة قررت رابطة الشعوب الأسترالية أو كما تسمى الكومنولث في الفترة الزمنية (1999-2000) تأسيس إطار موازني مبني على أساس الاستحقاق والنتائج تدريجياً خلال السنوات الثلاث المذكورة سابقاً، من أجل تحسين الشفافية في البلد وتزويد المعنيين بالموازنة العامة والبرلمان بالمعلومات الخاصة بالتكاليف والأداء الحكومي.

• أهداف الإصلاح:

ارتكزت تجربة أستراليا في الإصلاح الميزانياتي على عدة أهداف من أهمها:

- زيادة الكفاءة والفعالية في تسيير الموازنة العامة.
- تعزيز مبدأ المساءلة في النظام الاقتصادي، عن طريق توسعة صلاحيات المسؤولين والمعنيين بالموازنة العامة وفي نفس الوقت محاسبتهم على النتائج المتوصل إليها.

• محاور الإصلاح:

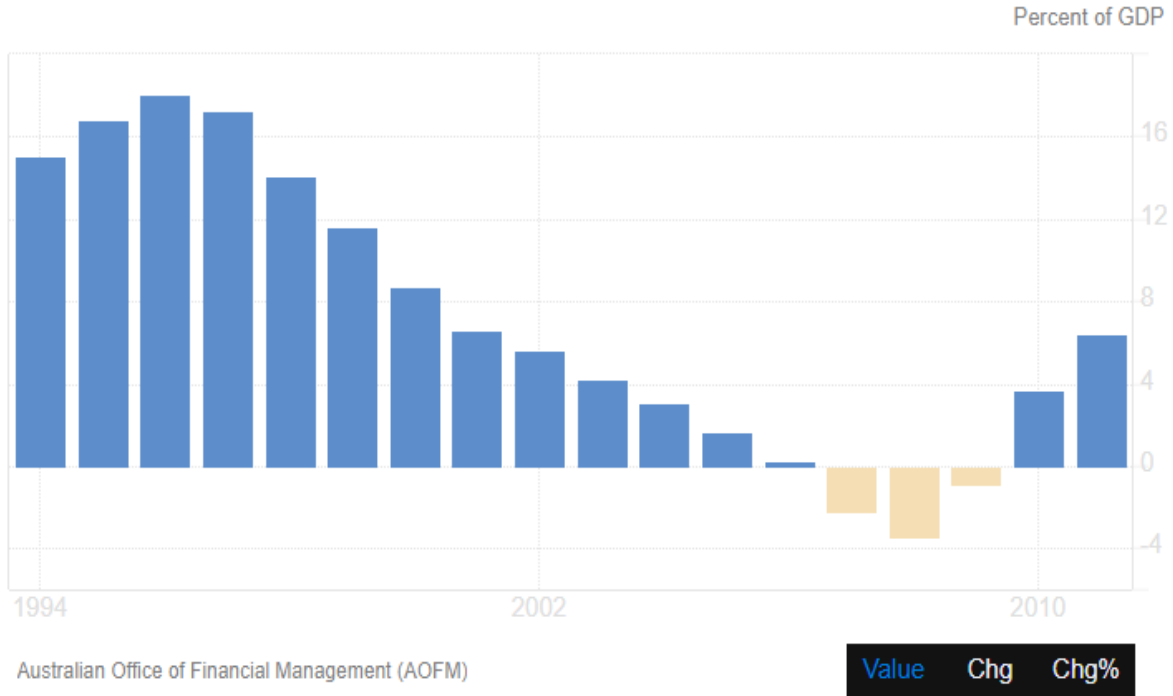
تم إقامة الاطار الموازني في أستراليا على مجموعة من المحاور وهي:

- تبنت البلد موازنة قائمة على البرامج والنتائج بعدما كانت قائمة على محاسبة الخزينة والموارد المستهلكة والتي كانت غير كافية، والهدف من هذا المحور هو إعطاء فرص أكبر وافلات الخناق على المسيرين في تسيير البرامج العامة مع محاسبتهم على النتائج.
 - في الاطار الموازني الجديد أصرت أستراليا على تصنيف النفقات العمومية حسب طبيعتها.
 - الاطار متعدد السنوات والذي يقصد به أن النفقات العمومية المتوقعة تحدد لمدة 3 سنوات مقبلة.
 - تعزيز دور البرلمان واشراكه فيما خص الموازنة العامة.
- تحليل الاستدامة المالية العمومية في أستراليا:

سوف نقوم في هذا العنصر بتحليل مؤشري الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي والعجز الموازني:

الشكل رقم (16): تطور الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا للفترة (1994-2012).

مليون دولار

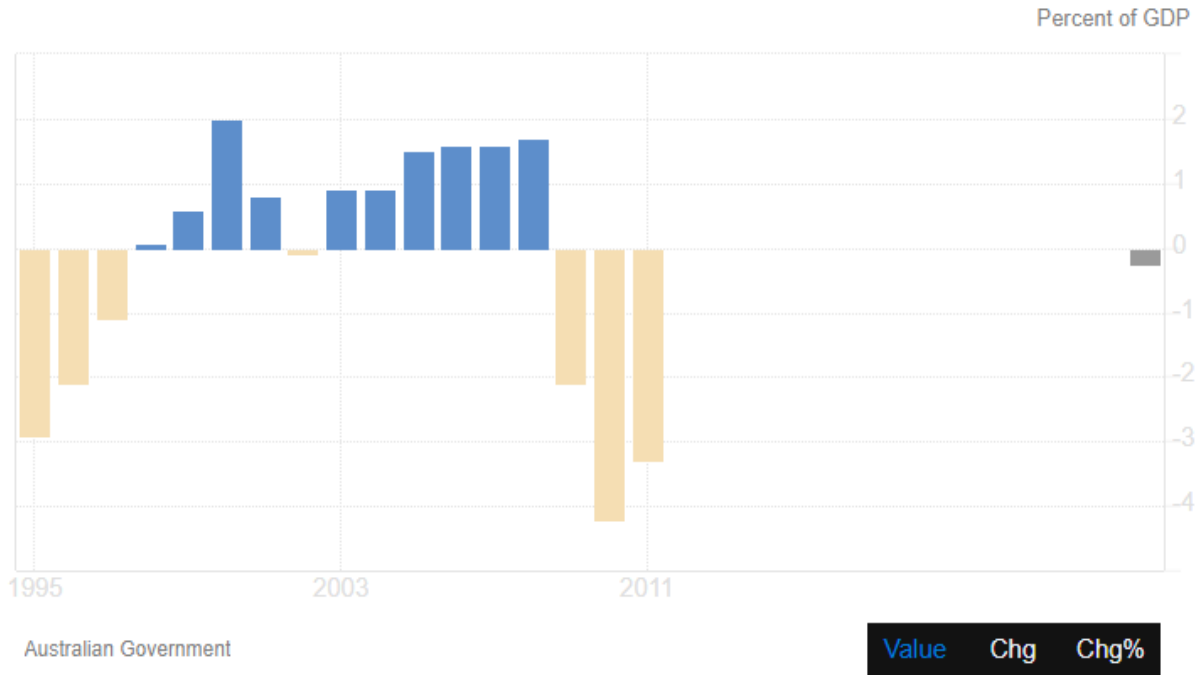


المصدر: (أستراليا - الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي)

المنحنى يظهر أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا شهدت انخفاضا كبيرا خلال الفترة (1994-1999)، ثم استقرارا نسبيا حتى عام 2008 قبل أن ترتفع مرة أخرى بعد الأزمة العالمية.

الإصلاحات المطبقة كانت فعالة في تحقيق خفض كبير في الدين العام مما أسهم في تحقيق استدامة مالية طويلة الأمد، مع ذلك فإن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل كبير على الدين العام لكنه بقي أقل من مستوياته في التسعينات.

الشكل (17): الرصيد الموازني للنواتج المحلي الخام في أستراليا للفترة (1994-2012).



المصدر: (أستراليا - الميزانيات الحكومية)

المنحنى يظهر أن نسبة الرصيد الموازني إلى الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا شهدت تحولاً كبيراً من العجز المالي إلى الفائض المالي خلال الفترة 1999-2008، ثم عادت إلى العجز المالي بعد الأزمة المالية العالمية.

الإصلاحات الميزانية المطبقة كانت فعالة في تحقيق فائض مالي كبير واستقرار مالي طويل الأمد. ومع ذلك، فإن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل كبير على المالية العامة، لكنها بقيت أفضل من مستوياتها في التسعينيات.

وفي الأخير نستنتج أن تجربة فرنسا في الإصلاح الموازني تعتبر إصلاح محدود وغير فعال بينما تجربة أستراليا تعتبر إصلاحاً ناجحاً ونموذجياً.

(2-2) سبل استفادة الجزائر من تجربة فرنسا وأستراليا:

الإصلاح الموازني لسنة 2023 في الجزائر يُعد خطوة أولى مهمة، لكنه يحتاج إلى تطوير وتوسيع ليصبح إصلاحاً شاملاً ومستداماً.

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار التجربة الفرنسية في الإصلاح الموازناتي تقدم دروساً حول الانضباط المالي والقوانين التنظيمية ، مع تحذير من الآثار الاجتماعية غير المتوقعة مثل الأزمة العالمية 2008 التي بسببها لم يأتي الإصلاح بالنتيجة المتوقعة والتي خطط لها وبهذا نستنتج أيضاً أن الإصلاح الموازناتي من الأفضل أن يتم تنفيذه بفترة طويلة قبل أي أزمة متوقعة حتى لا ييؤء بالفشل.

أما عن التجربة الأسترالية تُعد نموذجاً يحتذى به في الشفافية، والربط بين الإنفاق والنتائج، والتخطيط طويل الأمد حيث أنه بسبب أن هذا البلد قام بتنفيذ الإصلاح الموازناتي في فترة طويلة قبل الأزمة العالمية 2008، ساعد هذا بالتهوض بالاقتصاد الأسترالي ليصبح الاقتصاد الأسترالي اقتصاداً متطوراً وواسع النطاق، ويعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية والموارد الطبيعية. حيث أصبح يشتهر الاقتصاد الأسترالي بنموذج "الاقتصاد المختلط" الذي يجمع بين الحريات الاقتصادية والتخطيط الحكومي.

II. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة:

من خلال ما توصلنا إليه في دراستنا التطبيقية من نتائج سوف نعود إلى فرضيات دراستنا التي تم ذكرها في الاطار العام للدراسة ونتحقق من صحتها:

1) الفرضية الأولى: والتي تنص على أن " الإصلاح الموازناتي الذي تم تقديمه عبر القانون العضوي 18/15 يمثل تحولاً نوعياً في إدارة المال العام " والتي يمكن أن نفرض صحتها من الجانب الاجرائي والاداري دون التطرق لنتائج الدراسة التطبيقية، حيث أن الاصلاح الموازناتي (القانون 15-18 الصادر سنة 2018) أحضر تغييراً في الطريقة التي تعد بها الموازنة طريقة أفضل من الطريقة التقليدية لأسباب عدة منها:

- اعتماد البرمجة على 3 سنوات.
- تعزيز الرقابة والشفافية للمسؤولين على الموازنة العامة.
- التركيز على النتائج بدل الوسائل.

ولكن هذه الفرضية صحيحة جزئياً فقط لكون أنه لو نقارن نتائج الدراسة التطبيقية بمحتوى الفرضية فإن إدارة المال العام لم يحقق تحولا جوهريا كما نصت هذه الأخيرة، إنما تطبيق الإصلاح الموازناتي لا يزال يواجه عقبات بنوية كثيرة منها الاعتماد على النفط وضعف التنوع، وبينما الجزائر لا

تزال تعتمد على الإيرادات النفطية كما استنتجنا في الجانب التطبيقي إلا أنها غير مستقرة مما يعرض البلد إلى صدمات غير متوقعة.

وفي الأخير نقول أن الفرضية الأولى صحيحة جزئياً بحيث أن الإصلاح الموازناتي يمثل تحولاً نوعياً من حيث الجانب التنظيمي للموازنة، ولكن لم يتم تسجيل تحول أو نتائج ملموسة في إدارة المال العام.

(2) الفرضية الثانية: والتي تنص على أن "ساهم الإصلاح الموازني جزئياً في تحسين بعض مؤشرات الاستدامة المالية، لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة" والتي يمكن اعتبارها صحيحة بالكامل لأنه حسب الجانب التطبيقي الذي قمنا بإنجازه الإصلاح ساهم في تحسين بعض المؤشرات (كالجباية العادية والفجوة الضريبية مؤقتاً)، لكنه لم يحقق استدامة مالية شاملة ولا الأهداف الكبرى (خفض الدين والعجز بشكل دائم).

حيث أن الفجوة الضريبية انخفضت في الفترة (2016-2021) مما يعكس بعض التحسن أما العجز الموازني انخفض بين (2017-2019) مما يشير لجهود الترشيد النسبي ولكن في الجهة المقابلة باقي المؤشرات لم تكن في الحالة المناسبة للبلد والتي تتمثل في:

- استمرار الاعتماد الهيكلي على المحروقات (حوالي 47% من إيرادات 2023).
- ارتفاع الدين العام بوتيرة متسارعة: من 12,6% في 2010 إلى 50,3% في 2025، وهو مؤشر مقلق للاستدامة المالية العمومية في البلد.
- تذبذب العجز الموازني بعد 2020، حيث عاد للارتفاع (-17% في 2024، -21,8% في 2025).

وفي الأخير نقول أن الفرضية الثانية صحيحة حيث أن الإصلاحات الموازناتية ساهمت بتحسين نسبي في بعض المؤشرات مثل العجز والفجوة الضريبية، لكنها لم تنجح في تحقيق استدامة مالية شاملة، بسبب استمرار الاعتماد الكبير على النفط وضعف تنويع الموارد.

مناقشة النتائج والتوصيات

خامسا: مناقشة النتائج والتوصيات.

ا. النتائج:

فيما يلي أبرز النتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات وإجراء الدراسة، والتي تعكس الإجابات على أسئلة البحث وصحة فرضياته:

- أظهرت الدراسة تصاعداً حاداً في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2010-2025) مع تسجيل ذروة بلغت 56,15% سنة 2021، حيث يعكس هذا التنامي المستمر قصور الإصلاحات الموازناتية عن إرساء قواعد متينة للاستدامة المالية نتيجة استمرار الاعتماد على التمويل التقليدي والنفط.
- بينت النتائج تراجعاً نسبياً للعجز في الفترة (2017-2019) بفضل بداية تنفيذ بعض الإصلاحات (انخفاضه من 12,4% إلى 4,9%)، لكنه عاد للارتفاع بعد 2020 يشير هذا إلى أن الإصلاح الموازناتي ساهم جزئياً في تحسين العجز، لكن ظل غير كافٍ لتحقيق توازن دائم.
- سجلت الفجوة الضريبية تحسناً طفيفاً (من 0,41 سنة 2016 إلى 0,19 سنة 2021) إلا أنها بقيت مرتفعة نسبياً ما يعكس ضعف فعالية السياسات الضريبية في تعبئة الموارد الداخلية.
- استمرت الإيرادات النفطية في تمويل أكثر من 47% من إجمالي الإيرادات مقابل ضعف نسبي للإيرادات الجبائية، بينما بقيت النفقات الجارية مرتفعة ما حال دون ضبط العجز على المدى الطويل والذي يمكن ترجمته لقول أن الإصلاح الموازناتي لم يملك ذلك التأثير المتوقع والمستهدف (ترشيد الإنفاق العام وتنويع مصادر الإيراد).
- انطلاقاً من الدراسة التطبيقية وبعد تحليل مؤشرات الاستدامة المالية العمومية نستطيع القول أن القانون العضوي 18/15 والإصلاحات المرافقة له ساهمت في تحسين بعض المؤشرات بشكل مؤقت لكنه لم يتمكن من تحقيق تحول هيكلي شامل في المالية العمومية.
- اعتماد دراستنا على منهجية تحليلية كمية مكّنها من إظهار العلاقة الفعلية بين الإصلاح الموازناتي ومؤشرات الاستدامة، بخلاف الدراسات السابقة التي ظلت تركز على النصوص القانونية دون مؤشرات كمية وخاصة مع الفترة الزمنية الأطول في دراستنا (2010-2025) مكنت من رصد أثر الأزمات الحديثة (كوفيد-19، صدمة النفط).
- تجربة فرنسا تبرز أهمية الإصلاح لكن تُحذر من الأزمات العالمية التي قد تُقوّض الإصلاحات إذا لم تُنفذ في وقت مبكر، أما بخصوص تجربة أستراليا فنجاحها استند إلى تبني الإصلاح الموازناتي مبكراً قبل الأزمات، والربط الفعلي بين الإنفاق والنتائج.

- يمكن للجزائر الاستفادة من تجربتي فرنسا وأستراليا عبر ربط الميزانية بالأداء الحقيقي وتقييم النتائج، وتعزيز الشفافية والرقابة واعتماد الإصلاح في فترة استقرار اقتصادي نسبي لتجنب الفشل عند الأزمات. كذلك يجب تطوير الكفاءات البشرية والهياكل الرقمية اللازمة لضمان استدامة الإصلاح.

II. مقترحات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة يمكننا أن نطرح بعض الاقتراحات التي نرى أنها قد تساهم في تحقيق الاستدامة المالية:

- ضرورة توجيه الإيرادات العامة نحو استثمارات منتجة لتقليل الاعتماد على الموارد النفطية ودعم القطاعات الاقتصادية البديلة من خلال حوافز مالية وتشجيع الاستثمار الخاص من أجل السعي للتنوع الاقتصادي وتجنب الاضطرابات والصدمات النفطية.
- إصلاح النظام الجبائي لتقليص الفجوة الضريبية عبر تبسيط الإجراءات وتعزيز آليات التحصيل الضريبي وتفعيل الإدارة الإلكترونية والرقمنة لتحسين الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي. بهدف تحسين تعبئة الموارد الداخلية.
- اعتماد فلسفة "الإنفاق وفق النتائج" مع تكثيف الرقابة.
- تحديد أولويات البرامج الحكومية وفقاً لمعايير أداء دقيقة لضمان تحقيق الأهداف التنموية، وتعزيز الشفافية المالية من خلال تقارير دورية توضح فعالية الإنفاق العام ومدى تحقيقه للأهداف.
- اعتماد آليات رقابة لاحقة ورقابة الأداء بدلاً من الاكتفاء بالرقابة القبلية، واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتتبع مسار الإنفاق ورفع فعالية الرقابة المالية.
- إعادة توجيه الدعم الحكومي ليصل للفئات المستحقة فقط وتحويله تدريجياً إلى دعم مباشر نقدي أو تحويلات مالية محددة، وتبني مقاربة إصلاحية لتقليص الفجوة بين الإيرادات غير النفطية والنفقات العامة، مع تقليل الهدر المرتبط بسياسات الدعم الشامل.
- توسيع نطاق استخدام أدوات التمويل الإسلامي (مثل الصكوك الإسلامية) لتمويل المشاريع التنموية والبنى التحتية مع مراعاة الضوابط الشرعية ومحاولة الاستفادة من مرونتها في تمويل العجز الموازني دون الوقوع في مشاكل الدين التقليدي.

III. آفاق الدراسة:

بناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تحليلية حول أثر الإصلاح الموازني فمن الضروري استشراف آفاق مستقبلية يمكن أن تفتح المجال لتعميق هذا التحليل مثل:

- توسيع التحليل ليشمل العلاقة بين الإصلاح الموازني والنمو الاقتصادي، من خلال نماذج اقتصادية شاملة.

- توسيع البحث نحو نماذج دولية أكثر تشابهاً مع الجزائر للاستفادة من خبراتها.

1. Al-Obaidi, M. W., & Al-Obaidi, S. M. (2024, 12 01). Financial Sustainability in Iraq: Challenges and. Journal of Development Studies & Entrepreneurship, pp. 59-81.
2. Bentaleb, O. H. (2023, 02 05). Réforme dans l'utilisation des fonds publics: essai de rapprochement des pratiques de contrôle de gestion. Revue l'Intégration Economique, 11(03), pp. 559-572.
3. McCaffery, J. (2007). budget reform. In encyclopedia of public administartion and public policy (p. 6). routledge.
4. Sadoudi, A. (2023, 02 05). Les principaux elements de la reforme budgétaire en algerie. revue algérienne des finances publique(07), pp. 09-23.
5. أستراليا - الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 05 2025، من TRADING ECONOMICS: <https://ar.tradingeconomics.com/australia/government-debt-to-gdp>
6. أستراليا - الميزانيات الحكومية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 05 2025، من TRADING ECONOMICS: <https://ar.tradingeconomics.com/australia/government-budget>
7. الجزائر- توقعات الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 05 2025، من Trading economics: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-debt-to-gdp>
8. العارم عيساني، و حليلة بوسيكي. (2020, 09 07). اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل -دراسة قياسية-. revue algérienne d'economie et gestion، 14(02)، الصفحات 591-607.
9. الهواري بن لحسن، و مراد منصوري. (2023, 12 31). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: التوجه نحو مقارنة البرامج، الأهداف والأداء في تخصيص الاعتمادات المالية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 10، الصفحات 30-41.
10. أمين صابة. (2021-2020). تحسين الأداء في القطاع العمومي من خلال الاصلاح الموازي -دراسة حالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-. أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

11. إيمان عبدوس. (28 03, 2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقاتها وفق الاصلاح الميزانياتي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الصفحات 347-365.
12. بن عزوز زروق، محمد زروق، و عبد الوهاب سي محمد. (13 03, 2023). عصنة الاصلاح الميزانياتي في الجزائر وفق القانون العضوي 15-18. الدراسات الاقتصادية، 17(02)، الصفحات 614-625.
13. تحرير محمد الجميلي الجميلي. (03 07, 2022). تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الصفحات 306-321.
14. جمال صادفي. (26 01, 2024). افاق تطبيق الاصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ. مجلة مجاميع المعرفة، 9(1)، الصفحات 37-57.
15. حسان بن موسى، و مراد جبارة. (20 08, 2022). امكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 08(01)، الصفحات 481-498.
16. خالد سرباح، و بن علي بن عتو. (13 11, 2022). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي 15-18 (المبررات والأهداف). القانون الدولي والتنمية، 10(02)، الصفحات 72-90.
17. زليخة قريني. (22 02, 2024). تحديث وعصنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الانفاق العام. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 08(01)، الصفحات 93-107.
18. زليخة كنيمة. (30 12, 2023). قياس وتحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية -دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020-. مجلة دفاتر اقتصادية، الصفحات 315-379.
19. صادق هادي، و مختار عصماني. (01 10, 2021). تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018. مجلة الاقتصاد الجديد، الصفحات 826-845.
20. عبد الجليل عمالو، و عثمان مداحي. (22 01, 2024). دور الاصلاح الميزانياتي في ترشيد الانفاق العام في الجزائر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الصفحات 296-320.

21. عبد العزيز بلواضح. (2020, 12 31). أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الصفحات 573-589.
22. عبد الكريم ركاب، و محمد معطالله. (2023, 12 02). آليات وخصائص تطبيق تسيير الموازنة العامة وفق الاصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصفحات 188-172.
23. عبد الوافي بولويز، سليم قط، و السعيد صالح. (2020, 09 25). العائد من التمويل الغير تقليدي في ظل استدامة المالية العامة بالجزائر. العلوم الانسانية، 20(01)، الصفحات 89-114.
24. عمر حوري. (بلا تاريخ). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الصفحات 56-64.
25. فتيحة بوغصاف، و خيرة مجدوب. (2022, 06 12). تفعيل نظام الاصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية -دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل اصلاحات الميزانية-. دفاثر البحوث العلمية، الصفحات 770-791.
26. فرنسا- الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 05 2025، من TRADING ECONOMICS: <https://ar.tradingeconomics.com/france/government-debt-to-gdp>
27. فرنسا- الميزانيات الحكومية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 05 2025، من TRADING ECONOMICS: <https://ar.tradingeconomics.com/france/government-budget>
28. محمد عبد السادة نعيم. (2022). أبعاد المالية السلوكية في الاستدامة المالية. Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics، الصفحات 745-766.
29. محمد مسعي. (2020, 12 31). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه. المجلة الجزائرية للمالية العامة، الصفحات 64-84.
30. مختار عصماني، و رايح أوكيل . (2018, 10 19). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. مجلة معارف، الصفحات 396-421.

31. مراد بوعيشاوي، و عماد غزاري. (2021, 12 31). تصميم واعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق الاستدامة المالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، الصفحات 374-389.
32. مراد بوعيشاوي، و عماد غزاري. (2021, 11 10). مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعامة أساسية لاستدامة مالية دولية. مجلة الاقتصاد والبيئة، الصفحات 31-51.
33. مصطفى أحسن. (2023, 12 31). أداء التسيير العمومي الجديد كآلية لاصلاح النظام الميزانياتي بمقتضى القانون العضوي (18-15) المتعلق بقوانين المالية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 13(1)، الصفحات 126-141.
34. مصطفى امجد شبرة. (2021-2022). أهمية اصلاح النظام الموازي في ترشيد الانفاق العام الجزائر. أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
35. هشام محمد عمرو، و عماد حسن حسين. (بلا تاريخ). متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق. مجلة المستنصرية للداراسات العربية والدولية، الصفحات 141-183.

الملحق رقم (01): توقعات سنة (2025-2027)

1 - مؤشرات الاقتصاد الكلي

2027		2026		2025		الوحدة : مليار دج
نسبة النمو (%)	القيمة الجارية	نسبة النمو (%)	القيمة الجارية	نسبة النمو (%)	القيمة الجارية	
						القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية
4,4	5 833,9	5,1	5 452,1	4,4	5 013,4	الزراعة
-2,6	5 960,2	0,3	6 259,2	2,4	6 285,8	المحروقات
6,7	2 974,0	6,9	2 684,0	6,2	2 411,3	الصناعة
4,1	5 073,6	4,5	5 191,3	4,3	4 638,6	البناء والأشغال العمومية
5,1	19 674,1	5,3	18 987,1	5,3	17 431,1	الخدمات

3,7	41 859,3	4,5	40 850,5	4,5	37 863,0	الناتج الداخلي الخام
4,8	35 899,1	5,3	34 591,4	5,0	31 577,2	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
3,6	36 025,4	4,4	35 398,4	4,5	32 849,6	الناتج الداخلي الخام خارج الزراعة
4,9	30 065,2	5,4	29 139,2	5,1	26 563,8	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة

2 - المؤشرات الميزانية

2027		2026		2025		الوحدة : مليار دج
النسبة المانوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	النسبة المانوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	النسبة المانوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	
21,6	9 036,5	21,7	8 882,8	22,5	8 523,1	إيرادات الميزانية
7,9	3 309,2	8,4	3 447,8	9,1	3 454,0	الجبائية البترولية
13,7	5 727,3	13,3	5 435,0	13,4	5 069,1	الإيرادات خارج الجبائية البترولية
11,5	4 811,3	11,1	4 521,0	11,0	4 156,9	منها الإيرادات الجبائية
41,5	17 387,5	43,9	17 948,6	44,4	16 794,6	نفقات الميزانية
- 20,0	- 8 351,0	- 22,2	- 9 065,9	- 21,8	- 8 271,5	رصيد الميزانية
- 22,2	- 9 301,0	- 24,5	- 10 015,9	- 24,4	- 9 221,5	الرصيد الإجمالي للخزينة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الإصلاح الموازناتي (المتمثل أساسًا في القانون العضوي 15/18) في تعزيز استدامة المالية العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010-2025) و اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مدعوم بالتحليل الكمي، حيث تم تحليل تطور المؤشرات المالية الرئيسية، مثل نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، نسبة العجز الموازناتي، والفجوة الضريبية، وذلك عبر بيانات وإحصاءات رسمية محدثة كما تم التعرض إلى بعض التجارب الرائدة في هذا المجال. أظهرت النتائج أن الإصلاح الموازناتي ساهم جزئيًا في تحسين بعض المؤشرات، كتراجع نسبي للعجز المالي وتحسن محدود في الفجوة الضريبية، إلا أنه قد لا يضمن النجاح في إرساء تحول هيكلي شامل يضمن استدامة المالية العمومية على المدى الطويل. فقد استمر تصاعد الدين العام والاعتماد على الإيرادات النفطية، إلى جانب بقاء النفقات الجارية مرتفعة، ما يحول دون تحقيق الأهداف الكبرى للإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الموازناتي، استدامة المالية العمومية، الدين العام، الجزائر.

Abstract

This study aims to assess the role of budgetary reform, (primarily embodied in Organic Law 18/15) in promoting fiscal sustainability in Algeria during the period 2010-2025. The study employed a descriptive analytical approach supported by quantitative analysis to evaluate the evolution of key fiscal indicators such as the public debt-to-GDP ratio, budget deficit ratio, and the tax gap relying on updated official data.

The findings indicate that while budgetary reform has partially improved some indicators such as a relative decrease in the budget deficit and a limited reduction in the tax gap, it has not succeeded in establishing a comprehensive structural transformation that ensures long - term fiscal sustainability. Public debt continued to rise, oil revenues remained the primary source of income, and current expenditures stayed elevated, collectively preventing the attainment of major reform objectives.

Keywords: Budgetary reform, fiscal sustainability, public debt, Algeria.